جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم الإقتصاد التطبيقي

الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على مستوى التوظيف في السودان

خلال الفترة(2000 – 2015)

Foreign Direct Investment and its Impact on Employment in the Sudan

(2000 – 2015)

بحث تخرج لنيل درجة بكلاريوس الإقتصاد التطبيقي

إعداد الباحثين:

- حسام محمد محجوب أبشر
- علي محمد حامد عبد الكريم
- محمد مصطفى زكريا عبد المولى

إشراف :

د. آمنة محمد عمر

سبتمبر 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

الآيـــــــــة

قال تعالى:

{ فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا}

صدق الله العظيم
سورة طه: الآية 114

الإهداء

إلي ما أشرقت شمس ولا غربت إلا وجههن مقروناً بأنفاسنا ،،،،،،
ولا جلسنا إلي قوم إلا وكن حديثنا بين جلاسنا ،،،،،،،
إلي من لديهن الحب والحنان والعاطفة،،،،،
،،،،، أمهاتنا ،،،،،
إلي الصروح التي بذلت الجهود والعرق وغرسوا فينا حب العلم والمعرفة،،،،
إلي من أصبحوا نبراساً يضيء لنا في حياتنا علماً وفهماً ،،،،،
إلي من تجرعوا كؤوس الصبر ،،،،،
،،،،، آباءنا ،،،،،،
إلي الحقول التي نستقي منها الرحيق كل صباح ،،،،،،،
،،،،، أسرنا ،،،،،
إلي الشموع التي احترقت لتضيء لنا طريق العلم والمعرفة ،،،،،،،
إلي الأساتذة الأجلاء ،،،، وبالأخص الدكتورة
،،،،، آمنة محمد عمر،،،،،
إلي جميع زملائنا رفقاء دربنا في العلم ،،،،،،،،
،،،
،،،،،،،،

الشكر والعرفان

الشكر أولاً وأخيرا ً لله رب العالمين،،،،،،،،،

الشكر كل الشكر لكل من ساهم معنا ووقف معنا حتى وصلنا إلي مرحلة قطف ثمار جهودنا،،،،،

الشكرإلي كل الأساتذة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،،،،

والشكر للدكتورة التي تابعت معنا،،،،،،

آمنة محمد عمر

والشكر موصول إلي وزارة الإستثمار

،،،،

ووزارة المالية ،،،

المستخلص

يهدف البحث لتوضيح المشاكل والمعوقات التي تواجه الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (2000 – 2015) إضافة لإيجاد المقترحات والحلول لتذليل هذه العقبات وتمثلت مشكلة البحث في معرفة مدى مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في مستوى التوظيف ،ولمعالجة المشكلة تم وضع الفروض التالية ، هنالك أثر إيجابي بين الإستثمار الأجنبي المباشر ومستوى التوظيف ، وعدم توفر المعلومات وعدم تعدد المنافذ يؤثر سلباً على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، هنالك علاقة طردية بين تحسين البيئة الإستثمارية وزيادة حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد تم إثبات جميع هذه الفرضيات . إتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات واعتمد في جمع البيانات على المصادر الثانوية ،وإشتمل البحث على العديد من التوصيات ومن أهمها ،توفير المعلومات والبيانات الإحصائية الخاصة بالإستثمار بالنسبة للمستثمر حتى يستطيع إتخاذ القرار لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والسياسي وحل النزاعات السياسية حتى يكون مناخ الإستثمار في السودان جاذباً للإستثمار فيه ،حل أيضاً التضارب في القوانين الولائية والمحلية وقانون الإستثمار وهذا لا يأتي إلا عن طريق التنسيق بين الأجهزة المختلفة (من ضرائب وجمارك وولايات) .

Abstract

This research intends at identifying the constraints that facing foreign direct investment (FDI) in Sudan during the period (2000 – 2015), as well as proposing Solutions for these constraints. The research problem aim at distinguishing the contribution of foreign direct investment in Employment (EM): the research main hypotheses include the following : there is a positive relationship between FDI and EM, Also the political and economic instability besides the lake adequate Information has negative impact on attracting FDI. Moreover '' there is a positive relationship between improving the investment environment and the increase in the size of FDI. All these hypotheses had been verified. The research adopted the descriptive and analytical method, while relying on secondary sources. The most important recommendations of the research include provision statistical information that related to FDI for investors to enable them to take the right decision in order to achieve the economic and political stability , moreover , to solve the prevailing political conflicts in order to create conductive environment for investment . Also, more coordination between the different government department and ministries is needed in order to overcome the overlapping between the state and central government laws and the Investment.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
لآية	أ
لإهداء	ب
لشكر والتقدير	ت
لمستخلص	ث
Abstract	ج
ائمة المحتويات	ح
ائمة الأشكال	خ
ائمة الجداول	د
الفصل الأول **الإطار العام للبحث**	
لمبحث الأول: المقدمة	1
لمبحث الثاني: الدراسات السابقة	5
الفصل الثاني **الإطار النظري للبحث**	
لمبحث الأول : مفهوم الإستثمار	12
لمبحث الثاني: مفهوم التوظيف	20
الفصل الثالث **أثر الإستثمار الأجنبي على مستوى التوظيف في السودان**	
لمبحث الأول: قوانين وأجهزة الإستثمار (2000 – 2015)	26
لمبحث الثاني: معوقات الإستثمار في السودان	36
لمبحث الثالث: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التوظيف خلال لفترة(2000–2015م)	43
الفصل الرابع **إختبار فرضيات الدراسة**	
لمبحث الأول: إختبار فرضيات الدراسة	55
لبحث الثاني: النتائج والتوصيات	57
ائمة المصادر والملاحق	59

فهرس الأشكال

م	الشكل	رقم الصفحة
1	شكل رقم (3–1)	44
2	شكل رقم (3–2)	46
3	شكل رقم (3–3)	48
4	شكل رقم (3–4)	50
5	شكل رقم (3–5)	52
6	شكل رقم (3–6)	54

فهرس الجداول

م	الجدول	رقم الصفحة
1	جدول رقم (3–1)	43
2	جدول رقم (3–2)	45
3	جدول رقم (3–3)	47
4	جدول رقم (3–4)	49
5	جدول رقم (3–5)	51
6	جدول رقم (3–6)	53

الفصل الأول

الإطاراالعام للبحث

المبحث الأول :الإطار المنهجي

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المبحث الأول

الإطار المنهجي

المقدمة :

تتسم البيئة الدولية الراهنة بإحتدام التنافس علي رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والدول النامية علي حد سواء . وذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لأقامة المشاريع الانتاجية ونقل التكنولوجيا و المساهمة في رفع مستويات الدخل والمعيشة و خلق مزيد من فرص العمل لتعزيز قواعد الاتناج وتحسين المهارات وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق .

الاستثمار الاجنبي المباشر ذو أهمية استثنائية في الدول النامية التي تعاني من تفاقم ازماتها الماليه والشئ الذي زاد من حدته تقلص مصادر التحويل المختلفة وفي ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لإقتراضها من العالم الخارجي فان مصادر التمويل التي تبقي متاحة امامها تنحصر في العمل علي جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي والسيطرة عليه من جهة اخري . ومن هذا المنطلق اشتد التنافس بين الدول علي جذب الاستثمارت الاجنبية من خلال ازالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها الي السوق المحلي ،و في هذا الاطار قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الاجانب وتزيل كل القيود والحواجز التي تقف بطريقهم .

كما ان الاستثمار الأجنبي ذو تأثير كبير علي مستوي التوظيف ويساهم في حل مشكلة البطالة وسد فجوة الادخار الداخلي في تمويل التنمية الاقتصادية التي بدورها تخلق فرص عمل جديدة وتمدنا بالتكنولوجيا الحديثة ،ووفقاً لوزارة الاستثمار فأن الاستثمارات الأجنبية منذ عام 200–2007 بلغت نسبتها في السودان 100% وذلك لتحقيق اهم المحفزات الجاذبة للأستثمار و الاستقرار الامني . ومن هذا المنطلق نجد ان اتفاقية السلام والتي بموجبها وضعت الحرب اوزارها جلعت من السودان دولة جاذبه للأستثمارات الاجنبية نظرا للموارد الهائلة و المناخ الجاذب للأستثمار الذي يتمتع به السودان.

لمعرفة حجم الاستثمارات الاجنبية التي نفذت في بلادنا وانعكاسات تلك الاستثمارات علي مستوي التوظيف في البلاد نناقش في هذا البحث اثار الاستثمار الأجنبي علي مستوي التوظيف في السودان خلال الفترة (2000–2015) .

مشكلة الدراسة :

تهدف هذه الدراسة لمعرفة مدي مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مستوي التوظيف وخلق فرص عمل في السودان خلال الفترة (2000 – 2015) ، إضافة لدراسة المشاكل و المعوقات التي تواجهة الاستثمارات الأجنبية في السودان خلال هذه الفترة .

أسئلة الدراسة :

–ماهو مقدار مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مستوي التوظيف في السودان خلال الفترة (2000 –2015) .

–ماهي المشاكل والمعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان .

– ماهي المقترحات لمواجهة ومعالجة المشاكل التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان .

فرضيات الدراسة :

وتشمل الآتي :

–هنالك أثر إيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التوظيف .

– هنالك علاقه طردية بين تحسين البيئة الاستثمارية وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية .

– عدم توفر المعلومات وتعدد المنافذ يؤثر سلباً علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

– عدم الإستقرار الإقتصادي والسياسي يؤثر سلباً علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أهمية الدراسة :

تأتي اهمية الدراسة للأثر الواضح للأستثمار الأجنبي المباشر في الأقتصاديات الوطنية و خصوصاً تأثيره على مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل معدلات البطالة ومستوى التوظيف , الناتج المحلي ،ميزان المدفوعات .

اهداف الدراسة :

وتشمل الاتي :-

- التعريف بمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر .

- توضيح المشاكل والمعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي في السودان .

- إيجاد المقترحات والحلول لمواجهة المشاكل التي تواجه الاستثمار الأجنبي في السودان .

- دراسة وتحليل الأستثمارات الأجنبيه المباشرة وتحديد الاثار المترتبة عليها ، خصوصا أثرها علي مستوي التوظيف في السودان .

حدود الدراسة :

الحدود الزمانية : تشمل الفترة من (2000 – 2015) والتي شهدت خدمة للأستقرار الأمني من خلال تطبيق اتفاقيات السلام وعلما بأن الاستقرار الامني يمثل اهم حافز لجذب الأستثمار الأجنبي .

الحدود المكانية :

الـسـودان .

منـهج الدراسة :

إنتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتحليل البيانات .

مصادر و أدوات جمع البيانات :

تعتمد هذه الدراسة على المصادر الثانوية وتشمل الآتي :

المراجع ،رسائل الماجستير والدكتوراة غير المنشورة ،المراجع الإلكترونية ، التقارير والمنشورات ،وزارة الإستثمار .

هيكل البحث :

يحتوي البحث علي اربعة فصول.

– الفصل الاول : يشمل هذا الفصل على مبحثين ، حيث يتناول المبحث الأول المقدمة والأطار العام للدراسة " المشكلة ، الأهمية ، الأهداف و المنهجية " و المبحث الثاني يتناول الدراسات السابقة .

– الفصل الثاني : (الأطار النظري للدراسة) ويشتمل علي مبحثين و يتناول المبحث الأول مفهوم الاستثمار وانواعه , بينما يتناول المبحث الثاني مفهوم التوظيف واهميته .

– الفصل الثالث : يتحدث عن أثر الأستثمار الأجنبي المباشر علي التوظيف في السودان , ويشمل ثلاث مباحث , يتناول المبحث الأول أجهزة الأستثمار وقوانين الأستثمار خلال الفترة (2000 – 2015) . و يتناول المبحث الثاني معوقات الإستثمار في السودان . اما المبحث الثالث فيتناول أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التوظيف خلال الفترة (2000 – 2015م).
أما الفصل الرابع يناقش فرضيات الدراسة إضافة لأستعراضه لأهم النتائج والتوصيات .

المبحث الثانـي

الدراسات السابقة

1 – أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي التنمية الأقتصادية في السودان[1] :

أ – المشكلة :

تهدف هذه الدراسة لدراسة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية في السودان من خلال الإجابة علي التساؤلات الاتية :

1– هل استفاد السودان من الاستثمارات الاجنبيه المباشره ام هي مباراة من جانب واحد كما يري اصحاب النظريه الكلاسيكية ان المستفيد منها الشركات الاجنبيه فقط؟

2 _ هل ادت هذه الاستثمارات الى تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في السودان ؟

3–– هل يساعد الاستثمار الاجنبي في زيادة التدفق النقدي و زيادة قطاع الصادرات و احلال الواردات و المساهمة في الناتج القومي الاجمالي ؟

4–– هل إستفاد السودان من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة فرص العمل و خفض معدلات البطالة ؟

ب/ المنهجية:

اعتمد الدارس في هذه الدراسه علي المنهج الوصفي التحليلي .

ج / النتائج : توصل الدارس الى نتائج عدة منها أن السودان استفاد من الاستثمارات الاجنبية من حيث زيادة التدفق النقدي و زيادة قطاع الصادرات و تقليل الواردات إضافة لدورها في توفير فرص عمل جديدة .[1]

---

[1] ابراهيم الحاج ادريس ، بحث لنيل درجة الدكتوراه فى الاقتصاد (غير منشور) ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2008م

د / التوصيات :

تمثلت في الاتي :

1 – أهمية توجيه الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو القطاعات الإنتاجية في السودان لدورها الكبير في الإقتصاد السوداني و مساهمتها في الناتج القومي .

2 – تسريع الاجراءات المتعلقة بمنح التصاديق و منح الاراضي بهدف الاستثمارات و تهيئة المناخ الاستثماري و تشجيع وحدة هذه الاستثمارات ، أيضاً أوصي الدارس بأهمية معرفة الامكانات المادية و الفنية للمستثمر .

2 / دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتعلقة بالنفط السوداني في توفير موارد مالية بالنقد الاجنبي[1] :

أ / المشكلة :

تتمثل المشكلة في صعوبة تسجيل الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتعلقة بالنفط السوداني مما يعوق تحليل اثرها عليه من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي .

ب / المنهجية :

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج التحليلي الوصفي و المنهج التاريخي .

ج / النتائج :

تمثلت النتائج في الاتي :

ازدياد الاستثمارات الاجنبية المتعلقة بالنفط السوداني منذ العام 1996م نتيجة لتحسن موقف الاقتصاد السوداني مما أثر على الحساب الجاري إيجاباً بنقص العجز فيه ،كذلك حدوث تغير في هيكل ميزان المدفوعات و ذلك بتغيير نوعي في تركيبة الصادرات و تغير نوعي

---

[1] نزار العجيمى رحمه الله ، بحث لنيل درجة الدكتوراه فى الاقتصاد (غير منشور) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2007م

بارتفاع عائدات الاستثمار ، أيضا أن النفط له تأثيراً مباشراً على التنمية في مناطق الانتاج منها توفر المواد النفطية ، الهجرة العكسية ،زيادة إنتاج الكهرباء و زيادة الاستثمار فيها .

د / التوصيات :

تمثلت في الاتي :

– العمل علي تهيئة مناخ الاستثمار فيما يتعلق بالقوانين و اللوائح ، العمل على تنويع و توسيع محفظة الإستثمارات الاجنبية في السودان ، تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في تطوير و اقامة المشاريع ،تطوير سوق الاوراق المالية و تنميتها لتفعيل دور الاستثمار و تحسين كفاءة و إدارة الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالسودان .

3/ اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على صناعة السكر بالسودان[1] :

أ / المشكلة :

– يواجه القطاع الصناعي على وجه العموم و قطاع السكر على وجه الخصوص الكثير من المعوقات التي ادت الى تدهور هذا القطاع الهام مما انعكس على ضعف المساهمة الفعلية له في الاقتصاد الوطني على الرغم من اهلية السودان في جانب مقدرات هذه الصناعة المتمثلة في توفر المواد الخام و بعض المدخلات الصناعية الاخرى لذلك جاء هذا البحث يتناول معوقات الاستثمار في هذا القطاع .

ب / المنهجية :

– استخدام الدارس المنهج التحليلي الوصفي و الاسلوب الاحصائي .

[1] مها محمد محمد احمد الدوشة ، لنيل درجة الماجستير فى الاقتصاد غير منشور ، جامعة السودان للعلوم والتكنوجيا ،" 2009م

ج / النتائج :

– توصلت الدراسة للنتائج التالية :

– أن غالبية الاستثمارات في قطاع السكر (إستثمارات مشتركة) و التي يشترك فيها العرب مثل (قطاع عام و خاص) و غير العرب من ممولي التقنية الادارية و الآلات و هذا النوع من الاستثمارات قد حقق ارباحا ضخمة في مصنع سكر كنانة في الفترة من 1992م الي 1997م .

د / التوصيات :

الدراسة الوافية للدراسات التي تتبعها الدولة في الاستثمارات الاجنبية الخاصة حتى تساعد على تطبيق الاهداف المبتغاة و منها تحقيق الاكتفاء الزاتي من السكر للسودان كسلعة استراتيجية .

4 / دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في السودان : [1]

أ / المشكلة :

تتمحور الدراسة حول أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية من خلال تأثيره أهم المتغيرات و المؤشرات الإقتصادية .

ب / المنهجية :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي .

ج / النتائج :

من أهم النتائج التي توصل اليها الباحث :

ساهم الإستقرار الإقتصادي في تدفق الاستثمارات الاجنبية السودانيه ،وساهمت الاستثمارات الاجنبية في مجال البترول في زيادة الصادرات وتحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، وايضا هنالك بعض المعوقات التي تواجه الاستثمارات الاجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها افتقار الجهات المختصة بعملية الاستثمار الي دقة المعلومات .

---

[1] هند خالد محمد عبدالملك ، بحث تكميلى لنيل درجة الماجستير فى الاقتصاد غير منشور ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2009م

د / التوصيات :

شملت الأتي :

اعداد استراتيجية متكاملة تعمل بكفاءة علي جذب المستثمرين عن طريق تهيئة مناخ الاستثمار فيما يتعلق بالقوانين واللوائح وذلك عن طريق مراجعة القوانين الحالية وازالة العقبات الادارية ، تعزيز قدرات وتطوير كفاءة القطاع المالي والمصرفي خاصه البنوك والمؤسسات المالية الاخرى وتسريع إجراءات عائدات تصدير رأس المال وخاصه عائدات الاستثمار الاجنبي للشركات الأجنبية .

5 / الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان : عوامل الجذب ومعوقات النمو[1] :

أ / المشكلة :

وتتمثل في اهمية تطوير ادارة مجال الاستثمار الاجنبي المباشر وماهي الواجبات التي تقع علي عاتق الجهات المختصة سواء وزارة الاستثمار أو غيرها من الدوائر الحكومية و الرسمية في تطوير الاستثمار من الناحية العملية ؟ وما مدى تدريب الموظفين بحيث يقومون بالخدمة المناسبه ؟

ب / المنهجية :

اعتمد الباحث في هذه الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي

[1] محمد خليل سعيد ، ربيع الحلوانى ، بحث تكميلى لنيل درجة الدكتوراة فى ادارة الاعمال (غير منشور) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2007م

ج / النتائج :

تم التوصل الي أن الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان متعدد ومتنوع ، كما تم التوصل الي ان الاستثمار الاجنبي له آثار ايجابية علي الانتاج وعلي العمالة المحلية ،كما توصل الباحث علي أن له اثر ايجابي علي تنمية المجتمع ، ايضا توصل الي أن العوامل الادارية تمثل معوقا للاستثمار .

د / التوصيات :

شملت التوصيات الاتي :

الأهتمام بوزارة الاستثمار ودعمها بالكوادر المؤهلة ،إضافه للاهتمام بالبنيه التحتية الامنية وكذلك السياسات المالية المستخدمة ،كما أوصى الدارس الي الاهتمام بقوانين العمل والعمال ، والجمارك والضرائب والنظام القضائي ، وكذلك قانون الاراضي وجعلها جاذبه للمستثمرين .

6/ دور الستثمار الاجنبي في دعم صادارات السودان دراسة حالة شركة أرياب للتعدين المحدودة في الفترة (1995–1996)[1]:

هدف البحث الي :

1 / ابراز أهمية جذب واستقطاب الاستثمارات الاجنبية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي .

2 / تحديد أثر الاستثمارات الاجنبية في تحقيق التوازن الخارجي .

3 / توضيح أهم السياسات والاجراءات اللازمة لتنقية مناخ الاستثمار .

4 / التركيز علي أهمية دور الاستثمار في التعدين في دعم الصادرات في اطار ايجاد بدائل للموارد الخام الاولية .

---

[1] فاطمه حسن منصور ,دورالاستثمارالاجنبي في دعم صادرات السودان دراسة حالة شركة ارباب للتعدين
المحدوده رسالة ماجستيرجامعة امدرمان الاسلامية 2001م

وقد توصل البحث الي ان هنالك ضعف في حصيلة البلاد من النقد الاجنبي من الصادرات لذلك لابد من ترقية وتشجيع القطاعات العامة في مجال الصادرات هذا بالاضافه الي اهمية تنويع الصادرات , كما اوصي الباحث بضرورة تدشين الاستثمار في قطاع التعدين وتوجيه المستثمر الاجنبي وتشجيعه للاستثمار في مجال الصناعات الغذائية .

الفرق مابين الدراسات السابقة والدراسة الحالية :

نجد ان الدراسات السابقه قد تحدثت عن هذا الموضوع من جوانب عدة ومنها الجانب الاقتصادي والجانب الاداري والمحاسبي ،وقامت بقياس الأثر المترتب علي الاستثمار الاجنبي ولكن لم تشمل التغيرات التي حدثت في بيئة الاستثمار في السودان في الاونه الاخيرة ، وكذلك لم تتطرق الدراسات السابقة الي أثر الاستثمار الاجنبي المباشر علي مستوي التوظيف وتوفير فرص عمل ،لذلك جاءت هذه الدراسة لسد الثغرات في الدراسات السابقة ،وذلك بتسليط الضوء علي التغيرات التي حدثت في مناخ الاستثمار في السودان إضافة لدراسة أثر الاستثمار الاجنبي علي مستوي التوظيف خلال الفترة (2000–2015) .

الفصل الثاني

الإطار النظري للبحث

المبحث الأول : مفهوم الإستثمار

المبحث الثاني : مفهوم التوظيف

المبحث الأول

مفهوم الأستثمار

يقصد بالاستثمار (Investment) إصطلاحاً إستخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراءالآلات والمكاتب والمواد الأولية ،إو بطريقة غير مباشرة كشراء الأسهم والسندات .

ويقصد بالأستثمار في معناه الإقتصادي : توظيف الأموال في مشاريع إقتصادية وإجتماعية وثقافية بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد ؛ ورفع القدرة الإنتاجية أو تحديد وتعويض رأس المال القديم . أما لفظ الإستثمار في الفكر الإداري والمحاسبي فيقصد به توظيف الأموال في أصول متنوعة (أصول متداولة ،أصول ثابته) وأصول أخرى ،ويرى البعض أن الإستثمار يعني التضحية بمنفعة حاليه يمكن تحقيقها من إشباع إستهلاكي حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من إستهلاك مستقبلي أكبر. فالإستثمار هو التخلي عن إستخدام أموال حالية ولفترة زمنيه معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة بسبب التضخم مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الأستثمار يختلف عن الإدخار الذي يعني "الإمتناع عن جزء من الإستهلاك الحالي من أجل الحصول على مزيد من الإستهلاك في المستقبل "،ويختلف الإدخار عن الإستثمار بأن الإدخار لا يحتمل أي درجة من المخاطر [1].

الأستثمار هو نشاط فردي أو جماعي ينطوي على إستخدام المدخرات بهدف الحفاظ على قيمة الأصول المالية ،إضافة إلى تحقيق عائد مالي مستمر على هذه الأصول المالية . فالأستثمار هو التغير في رصيد رأس المال خلال فترة زمنية محددة وعلى ذلك فإن الأستثمار يمثل تدفقاً نقدياً وليس رصيداً قائماً ،وهذا يعني أن رأس المال يمكن قياسه عند نقطة زمنية معينة وبالتلي فإن الأستثمار يمكن قياسه خلال فترة زمنية محددة فمثلاً لو تساءلنا ما هو رأس المال الآن ؟ ربما كانت الإجابة (45) مليون جنيه ،ولكن لو تساءلنا ما هو الإستثمار الآن ؟فلا يمكن الإجابة عن هذا السؤال ،لأن قياس التدفقات النقدية يعتمد على فترة زمنية ،ولذلك يمكننا الإجابة عن سؤال ماهو الإستثمار خلال

[1] قاسم نايف ، ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق ، ط1 ، عمان ، دار الثقافة 2009م ، ص 29-30

سنة مثلاً ،فإنه يمكن قياس الإستثمار خلال فترة زمنية بالفرق بين رصيد رأس المال في نهاية هذه الفترة والرصيد في بداية تلك الفترة .

ومن التعريفات السابقة للإستثمار يمكن أن نستنسخ منها عنصرين رئيسيين لمفهوم الإستثمار هما العائد أو المخاطر ،ويختلف مقدار العائد ودرجة تحمل المخاطر من فرد إلى آخر ،هذا الإختلاف أدى إلى ظهور بعض المصطلحات في بيئة المستثمرين مثل المضاربة أو المقامرة وتداخلهما مع مفهوم الإستثمار مما يتطلب أن نفرق بين هذه المفاهيم كما يلي :-

نعرف المضاربة (Speculation) بأنها " إستخدام الأموال في أصول متنوعه بهدف الحصول على عائد مرتفع مقابل درجه عالية من المخاطر " فتتضمن المضاربة إستعداد الفرد لتحمل درجه عالية من المخاطر من أجل الحصول على عائد مرتفع (أرباح رأسمالية) ينتج من التقلبات في أسعار الأوراق المالية أو السلع ،ويطلق على هذا الفرد إسم المضارب.

أما المقامرة (Gambling) هي " المراهنة على دخل غير مؤكد فهو مصطلح يستخدم لوصف حالة الفرد الذي تكون لديه رغبة غير محددة على تحمل مخاطر كبيرة من أجل الحصول على عائد مرتفع وغير مؤكد ،ويقال عن هذا الفرد مقامر .

ومن هذه المفاهيم يظهر أن هنالك تداخل بين الإستثمار والمضاربة والمقامرة ،وأن المضاربة تأتي بين الأستثمار والمقامرة . وهذا يعني أن المضارب هو مستثمر لكن درجة تحمله للمخاطر تكون أعلى من درجة تحمل المستثمر بهدف الحصول على عائد رأسمالي مرتفع مقارنة بالربح المعقول الذي يسعى إليه المستثمر ،وهذا يعني أن المضارب يخرج من دائرة المستثمر إلى دائرة أعلى من حدود الإستثمار.

أما المقامرة ففيها يكون المقامر مستثمراً لأنه يضحي بأمواله أملاً في الحصول على عائد يعوضه عن تلك التضحية بمقابل مخاطر، فهو مستثمر ،لكن لو أخذنا درجة المخاطر التي من الممكن أن يتحملها الفرد فتكون أعلى من المخاطر التي يتحملها المستثمروالمضارب والعائد الذي يسعى إلى تحقيقه عالٍ جداً مقارنة بالمستثمر والمضارب فهو يخرج عن دائرة الإستثمار والمضاربة إلى دائرة أعلى من حيث درجة المخاطر ومقدار العائد المرغوب تحقيقه[1] .

[1] المرجع السابق نفسه ، ص 30 -31

مفهوم الأستثمار الأجنبي :

يعرف على أنه عملية إنتقال الأصول من الدولة (الأم) إلى أخرى وتسمى (الدولة المضيفة) سواء كان هذا المال في صوره نقدية أو عينية أو لفترة قصيرة أو طويلة من الزمن وذلك بواسطة أفراد أو مؤسسات أو حكومات ،وذلك مقابل تملك كل أو جزء من الإستثمار في المشروع .

أيضا يعرف بأنه إمتلاك أحد الأفراد أوالمؤسسات في دولة ما لأصول تعمل في دولة أخرى وذلك سواء كان بحق أو بدون حق في إدارة تلك الأموال سواء لفترة زمنية قصيره أو طويلة وغالباً تكون طويله الأجل ،وذلك سعياً وراء ربح أوفر ،أو عمالة أرخص أو لفتح أسواق جديدة .[1]

أيضا عرف البعض الإستثمار الأجنبي المباشر : بأنه كل إستثمار يتضمن علاقة طويلة الأجل ،ويعكس مصالح مستمرة لطرف مقيم في إقتصاد ما سواء كانت شركة تابعة أو شركة أم في منشأة مقيمه في إقتصاد آخر ويتضمن درجات متفاوتة في إدرات تلك المنشأة .[2]

أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر :

ويشمل الآتي :

1/ الإستثمار المشترك :-

وهو أحد مشاريع الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة ،والمشاركة لا تقتصر على رأس المال بل تمتد إلى الإدارة أو الخبرة وبراءة الإختراع والعلامة التجارية .

ومن خلال التعريف السابق نجد أن الإستثمار المشترك يقوم بين طرفين أحدهما طني والآخر أجنبي وقد يكون الطرف شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص ،قد تكون المشاركة في مشروع

---

[1] هناء عبدالغفار السامرانى ، الاستثمار الاجنبى المباشر والتجارة الدولية ، بغداد بيت الحكمة للنشر ، 2003م –ص 179

[2] مدحن ابونجاء ، الاستثمار الاجنبى المباشر فى العالم العربى ، ابوظبى ، شركة ابوظبى للطباعة والنشر 2005م ، ص 13

الإستثمار في رأس مال أو تقديم الخبرة أو المعرفة أو غيرها من أنواع المشار كة المتفق عليها بين طرفين .[1]

2/ الأستثمار المملوك بالكامل :-

يعتبر هذا النوع أكثر تفصيلا للمستثمر الأجنبي لأنه يمنحه حرية الحركة في الإنتاج والتسويق ،أما بالنسبة للدول المقيمة فكثير منها ترفضه خوفا من التبعية الإقتصادية والسياسية لهذه الدول للشركات الأجنبية .ولكن المنافسة القوية بين الدول المتقدمة والنامية لجذب الإستثمارات الأجنبية اضطرت كثير من الدول إلى السماح بتملك الشركات الأجنبية للمشاريع الإستثمارية والحرية في إدارة نشاطها الإنتاجي والتسويقي والسيطرة الكاملة على مشروعها الإستثماري .

3/ الإستثمار في المناطق الحرة :-

وهي تلك المناطق التي تنشئها الدولة لجذب الإستثمارت الأجنبية المباشرة ولذلك لما توفره هذه المناطق من حوافز مالية وضريبية في قواعد الصرف الأجنبي .

4/ مشروعات أو عمليات التجميع :-

وهي ذلك المشروع الذي يقوم من طرف وطني وآخر أجنبي وقد يقوم الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الوطني بمكونات إنتاج ليجمعها لتصبح منتجاً نهائياً ولذلك لما يملكه الطرف الثاني من الخبرة والمعرفة والتكنولوجيا وتأخذ عدة أشكال منها التملك المشترك أو التملك المطلق[2] .

5/ الشركات متعددة الجنسيات :-

ينطوي مفهوم الشركات متعددة الجنسيات على كثير من الإختلافات والتباين نظراً للخصائص التي تتميز بها هذه المنسأة مما يجعل من الصعب الوصول إلى تعريف واحد يمكن أن يزودنا بمفاهيم معينة لمعرفة الشركات متعددة الجنسيات فهنالك من يعرفها على أساس خصائصها ومن يعرفها على أساس النشاط الذي تقوم به . لكن هناك بعض الإقتصاديين يختزلون الشركات متعددة الجنسيات في الشركات الصناعية فقط وبغض النظر عن الشركات الأخرى التي في المجالات الأخرى كالتسويق والسياحة والنقل وغيرها . وعلى هذا الأساس يعرفونها بأنها الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع في

[1] عبدالسلام ابوبحر ، نظريات التمويل فى جدول الاستثمارات الاجنبية ، 2001م ، مؤسسة شباب الجامعة ، ص 15 -210
[2] سيد الهوارى ، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الأسلامية ، الموسوعة الاستثمارية ، 257

أكثر من دولة واحدة كما أن هناك من يضع تعريفاً أكثر إتساعاً من التعريف السابق ويضم إليها الشركات العاملة في مختلف القطاعات سواء كانت صناعية أو تسويقية أو خدمية أو غيرها ،حيث يعرفونها بأنها الشركات التي تستمد قسماً هاماً من إستثمارتها ومواردها وسوقها وقوة العمل بها من خارج البلد الذي يوجد فيه موردها الرئيسي .[1]

خصائص الشركات متعددة الجنسيات :-

تتمتع الشكات متعددة الجنسات بمجموعة من الخصائص والسمات المميزة وبالرغم من أنه لم يتم الإتفاق بدرجة كبيرة على هذه الخصائص من قبل المختصين في دراسة هذه الظاهرة ولكن يمكن حصر أهمها في الآتي :-

1/الضخامة :-

ضخامة حجم الشركات متعددة الجنسيات تقاس بحجم مبيعاتها ويعتمد البعض بمقياس الإيرادات الإجمالية إضافة لمقياس القيمة السوقية للشركة.

2/ **الإنتشار الجغرافي :-**

نشاط الشركات متعددة الجنسيات في عدد من الأقطار ومن خلال تسميتها يمكن أن يوضح أنها تعمل في مجموعة من الدول .

3/شحذ الكفاءات :-

لا تتقيد الشركات متعددة الجنسيات بتفضيل مواطني دولة معينة عند إختيار العاملين فيهاحتى في أعلى المستويات التنفيذية .[2]

4/ **إزدياد درجة تنوع الأنشطة والتكامل الرأسي والأفقي :-**

[1] عبدالسلام ابوقحف ، نظريات التمويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية ، المرجع السابق ، ص 25

[2] محي محمد شعر، ظاهرة العولمة، والأوهام والحقائق ، الاسكندرية ، مطبعة الاشعاع الفنية ، ط ا ، 1999م ، ص 10-83

تشير الكثير من الدراسات والكتابات إلى أن الكثير من الشركات متعددة الجنسيات تتميز بوجود تنوع كبير في أنشطتها الأنتاجية فهي لا تقتصر على إنتاج سلعة واحدة رئيسية بل تقوم سياستها الإنتاجية على وجود منتجات متعددة ومتنوعة وذلك لتقليل إحتمالات الخسارة .

5/ القدرة على تمويل الإنتاج والإستثمار على مستوى العالم :-

وهذه الخاصية ناتجه عن كون هذه الشركات ذات نشاط استثماري واسع يجوب أنحاء العالم بالإضافة إلى كونها كيانات إقتصادية عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي والرأسي ،ناهيك عن سعيها إلى تكبير مساحة أسواقها وزيادة إمتدادها وإنتشارها الجغرافي فكل هذه الخصائص أكسبت الشركات متعددة الجنسيات قدرة كبيرة على تحويل الإنتاج وكذلك الإستثمار من دولة إلى أخرى على مستوى العالم ،خاصة إستهدافها تحقيق ما يسمى بعولمة الإنتاج أو تدويل الإنتاج .[1]

6/ السعي لإقامة التحالفات الإستراتيجية :-

تسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى إقامة التحالفات الإستراتيجية في إطار تحقيق المصلحة الإقتصادية المشتركة للتحالف وإكسابها قدرات تنافسية وتسويقية أعلى من مثيلاتها للشركات الأخرى غير الأعضاء ،وقد عقدت العديد من الإتفاقيات في مجال البحث والتطوير والإنتاج والتسويق وغيرها [2].

7/ توفر مجموعة من المزايا الإقتصادية :-

لأن السوق الذي تعمل فيه الشركات يأخذ شكل سوق إحتكار القلة في الأغلب الأعم وأهم عوامله هي تمتع مجموعة الشركات المتعددة الجنسيات بالتكنولوجيا الحديثة وإحتكارها لأصحاب المهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءة العالية والمتخصصة .

8/الإنتماء غالباً إلى الدول المتقدمة صناعياً :-

ينتمي المركز الرئيسي أو الشركة الأم للشركات المتعددة الجنسيات وفي معظم الحالات إلى دول إقتصاديات السوق المتقدمة صناعياً وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية نظراً لوفرة رأس المال وإحتكار التكنولوجيا وتهيئة مناخ الإستثمار نحو هذا النوع من الشركات .

العوامل المحددة للإستثمار الأجنبي المباشر :-

---

[1] عبدالمطلب عبدالحميد ، العولمة الاقتصادية (منظماتها ، وشركاتها ، وتدعاياتها) الاسكندرية ، الدار الجامعية 2006م ، ص61

[2] المرجع السابق ، ص 164 ، ص 866

وتشمل الآتي :-

1) العوامل المرتبطة بالسوق : مثل حجم السوق ومدى إتساعها ونموها في الدول المضيفة .

2) العوامل التسويقية : مثل درجة المنافسة ،ومدى توفر منافذ التوزيع ووكالات الإعلان .

3) العوامل المرتبطة بالتكاليف : وتشمل القرب من المواد الخام ،ومدى توفر الأيدي العاملة أو انخفاض تكلفة العمالة أو إنخفاض تكلفة النقل والمواد الخام والسلع الوسيطة والتسهيلات الإنتاجيه الأخرى[1] .

4) ضوابط التجارة الخارجية : مثل التعرفة الجمركية ،نظام الحصص ،القيود الأخرى المفروضة على التصدير والإستيراد .

5) العوامل المرتبطة بمناخ الإستثمار : مثل مدى قبول الإستثمارات الأجنبية ،الإستقرار السياسي ،مدى إستقرار سعر الصرف ،نظام الضرائب ،توفر البنية الأساسية ،القيود المفروضة على التصدير والإستيراد .

6) الحوافز والإمتيازات و التسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب .

7) عوامل أخرى : وتشمل الأرباح المتوقعة ،المبيعات المتوقعة ،الموقع الجغرافي ،مدى توفر الموارد الطبيعة ،القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال إلى الخارج . [2]

(1) امير حسب الله محمد ، محددات الاستثمار المباشر وغير المباشر فى البنية الاقتصادية العربية ، الاسكندرية ، دار الجامعة للنشر 2005

[2] المرجع السابق ، ص 32

ثانياً: الإستثمار الأجنبي غير المباشر :-

في هذا النوع من الأستثمارات لا يكون المستثمر الأجنبي مالكا لكل أو جزء من مشروع الأستثمار وفي بعض أنواع هذه الأستثمارت لا يتحكم المستثمر الأجنبي جزئياً أو كلياً في إدارة وتنظيم المشروع وتتخذ الإستثمارت الأجنبية غير المباشرة الأشكال التالية :-

1. عقود الترخيص .
2. عقود التسويق .
3. عقود التصنيع .
4. مشروعات أو عمليات تسليم المفتاح .

المبحث الثاني

التوظيف

مفهوم التوظيف :

التوظيف هو عبارة عن مجموعة من الفعاليات التي تستخدمها المنظمة لإستقطاب مرشحين للعمل والذين لديهم الكفاءة والتميّز والقدرة على المساهمة في تحقيق أهداف المنظمة . كما تجدر الإشارة إلى أن الوظيفة عبارة عن مجموعة من الواجبات والمسؤوليات المحددة والتي يقوم بأدائها شخص واحد ، هو الموظف . [1]

ويعرف التوظيف على أنه العملية التي يتم عن طريقها إستقطاب الأشخاص الباحثين عن عمل من ذوي الكفاءة والصلاحية المناسبة لشغل الوظائف الشاغرة ،والقيام بعملية قياس وتقدير قدراتهم وصفاتهم وإختبار أكثرهم قابلية للنجاح في أداء أعمال تلك الوظائف . كما يقال أن التوظيف هو توكيل مهمة لشخص ما ويتقاضى عليها الأجر في نهاية المهمة وقد تكون تلك الأعمال أو المهام حرفاً يدوية تتطلب المجهود العضلي بالإضافة إلى المهارة والفن والإبداع أو أعمالاً تتطلب مجهودا عقلياً أو عضليا وعقليا في نفس الوقت كالتعليم مثلاً [2].

التوظيف هو مجموعة من العمليات من خلال إدارتها تسعى المؤسسة إلى إستقطاب إحتياطي مهم من الموارد البشرية مما يتيح لها إختيار تلك التي تطابق مؤهلاتها بشكل أمثل لمقتضيات مراكز العمل الشاغرة . مما يعني أن عملية التوظيف تقتضي على إلحاق العمال بالوظائف المخصصة لهم بالمنشأة ،والتي تتناسب مع مؤهلاتهم وخبراتهم . ويعني هذا من جهة نظر مكاتب التوظيف عملية إلحاق العامل العاطل بالعمل المناسب . يقول الإقتصادي المشهور جون مينارد كينز أن التوظيف في اللغة الدارجة يعني شراء أحد الأفراد أو إحدى الشركات لرأسمال قديم أو جديد ،وأن المقصود بالتوظيف هو إشتراك عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية [3]

أهمية التوظيف :

---

[1] http//www.hrdiscussion.com/hr58928.htmc

[2] دكتور حسين حسن عمار ، ادارة شئون الموظفين ، ص 175

[3] http://tthanyan.blogspot.com/2013/07/blog- post_3841.htm l?m=1

خلق الله عز وجل الكائنات الحية على سطح الأرض ، وأعطى لكل منها وظيفة مهمة كي تؤديها ،فلو أخذنا دودة الأرض كمثال بسيط نجدها تقوم بتحليل أجساد الكائنات الحية الأخرى التي تموت ،مما يزود التربة بالعناصر الضرورية ،كما أنها في نفس الوقت تخلص البيئة من مخلفات الكائن الحي الذي مات ،مما يحافظ عليها نظيفة ،وعندما نرى خلية النحل ومستعمرات النمل ،فإنها تعطينا أكبر مثال على العمل الدؤوب والمتواصل وعلى الإنتاج ،إذا كانت هذه الكائنات الحية تقوم بهذا العمل ،فما هو حال الإنسان الذي كرمه الله عز وجل عن هذه الكائنات ؛بل جعلها كلها مسيرة لخدمته لأداء وظيفته في إعمار الأرض وعبادته عز وجل .جاء زكر العمل والحث عليه في القرآن الكريم بقوله تعالى : "وقل أعملو فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " [1]، فالعمل هو القيمة الحقيقية للفرد ؛فقد فضل النبي صلى الله عليه وسلم العامل على العابد ؛فالعمل صورة من صور العبادة بها يعود المرء بالنفع على نفسه فيكفيها ومنها يتقي ذل السؤال والحاجة للآخرين ؛ وقد حث الدين الإسلامي على طلب الرزق والسعي في تحصيله في أي مكان كان . والعمل الشريف وعدم الترفع عن الأعمال البسيطة يطهر المجتمع من شر البطالة وعليه فإن توفير فرص عمل للأفراد والقدرة على توظيفهم لها فوائد للأفراد وبالتالي على المجتمع ويمكن حصرها في ما يلي :-

1 - إشباع حاجة الإنسان ونيله الإحترام والتقدير ،وإثبات الذات ،وحصوله على الإطمئنان النفسي والمعنوي .

2 - توفير المتطلبات المادية ،وتوفير المأكل والمشرب ،وجميع اللوازم الضرورية ؛فلا توجد حياة سعيدة من دون عمل ؛حيث يعمل الإنسان لتوفير إحتياجاته .

3 - العمل على تنشيط الإقتصاد وتنشيط العملية الشرائية في البلد .

4 - الحفاظ على الأمن ؛وذلك من خلال توفير فرص عمل للشباب ،والحد من كثرة الجرائم والسرقات.

5 - البناء الحضاري الذي يعمل على تهيئة الشباب للظروف الصعبة .

6 -يضع العمل الفرد في مستوى إقتصادي معين ،فقد يكون سبباً يؤدي إلى عيشه بسعادة وراحة بال .

7 - العمل يعمل على تقوية شخصية الفرد والقدرة على التعامل مع الناس .

---

[1] سورة التوبة ، الاية رقم 105

8 - العمل يكسب الفرد تعلم أدب الحوار والإستماع ،والتواضع مع الناس ،وتحقيق الذات وإدراك معنى الحياة ؛فيجتهد الفرد ويبذل أقصى جهده ،ويجب توظيف وإستثمار قوة ومواهب الشباب والإهتمام بالأذكياء والموهوبين وتشجيعهم على الإبتكار والإبداع . [1]

أهمية التوظيف الإقتصادية :[2]

إن أهمية توفير فرص عمل (التوظيف) في إقتصاد دولة ما تظهر من خلال زيادة حجم الإنتاج وزيادة كفاءة وتطور عمليات الإنتاج في مختلف القطاعات (الزراعي – الصناعي – الخدمي) ، وذلك بتوفير وتطوير الوسائل والآليات المستخدمة في الإنتاج مما يرفع من كمية ونوعية الإنتاج في القطاعات السابق زكرها وبالتالي تحقيق مستوى مرتفع من التقدم الإقتصادي وذلك تبعا للنظريات أو المذاهب الإقتصادية لكل من آدم سميث وكارل ماركس ودافيد ريكاردو حيث إعتبرو أن مستوى الإنتاج يتحدد أساساً طبقا لكمية ونوعية العمل المستخدمة في الإنتاج ، أو بمعنى آخر أن عنصر العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد الذي يعتبر مسؤولاً عن مستوى الإنتاجية الذي يحققه المشروع (الزراعي – الصناعي – الخدمي) ،وكل من آدم سميث وريكاردو وكارل ماركس يرجعون قيمة الشي إلى كمية العمل المبذول في الإنتاج ،وهو المعروف بنظرية القيمة للعمل (value theory of labour) [3].

مراحل التوظيف:

المرحلة الأولى :التوظيف الكامل :-

التوظيف الكامل يعني عدم وجود بطالة إجبارية بين أفراد القوى العاملة عند مستويات الأجور السائدة ،وتحقيق توظيف كامل بمعنى عدم وجود بطالة على الإطلاق مع إستقرار الأسعار هو ضرب من المحال [1]

كما يعرف التوظيف الكامل بأنه وجود عدد من الوظائف الخالية أكثر من عدد العمال المتعطلين وذلك على وجه الدوام .

---

[1] http://:mawdoo3.com

[2] د. محمد محروث اسماعيل ، اقتصاديات الصناعة والتصنيع ، اهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية ، ص 191

[3] اسس الاقتصاد الكلى ، د. نعيمة نجيب ، ص 101

ويعرف التوظيف الكامل على أنه الحالة التي تصبح فيه مرونة عرض المنتجات في الإقتصاد الوطني بالنسبة لما يحدث في حجم الطلب الفعلي صفراً . وكما يقول كينز أن التوظيف الكامل يكون عند النقطة التي يكف عندها عرض المنتجات عن أن يكون مرناً ،أي هي الحالة التي تكون فيها العمالة الكلية غير مرنة بالنسبة إلى الزيادة في الطلب الفعلي على منتجاتها .وأيضا عرف اللورد بيفردج التوظيف أو العمالة الكاملة بأنها تعني أن هناك دائماً وظائف أكثر عدداً من العاطلين .من ذلك يتضح أن التوظيف الكامل يعني الحالة التي يصل فيها الإقتصاد الوطني إلى الحد الأقصى من الإنتاج الذي تنتجه عوامل الإنتاج المتاحة ،والجدير بالذكر أنه ليس هنالك إتفاق على تعريف موحد للتوظيف الكامل .[1]

التوظيف الكامل في الإقتصاد الكلي :[2]

يعتبر التوظيف الكامل في الإقتصاد الكلي بأنه مستويات ومعدلات التوظيف عندما لا تكون هنالك بطالة دورية . ويتم التوظيف لكامل في الإقتصاد الكلي عندما يتم تعيين كل الموارد المتاحة في إقتصاد ما وهذا يعني بكل بساطة أن سلع رأس المال وموارد رأس المال تكون في أعلى مستوياتها وتكون في أعلى درجات فاعليتها في الإقتصاد .

أهمية التوظيف الكامل :

إهتمت المؤسسات الدولية بهذا الموضوع ومن أبرز ما جاء فيه :

– إن تحقيق الإستخدام الكامل والمحافظه عليه هو أحد الأهداف الرئيسية .[3]

– وأبرز ما قاله كينز حول التوظيف الكامل أن التوظيف الكامل هو الواجب الأول للدولة .[4]

أهداف التوظيف الكامل :

1/ الإنتفاع الكامل بكل قوى العمل المتاحة للجميع .

2/ الإنتفاع بكل الموارد الأخرى إلى جانب العمل البشري ،وغير ذلك من الأهداف المختلفة .

---

[1] http://tthanyan.blogspot.com/2013/07/blog- post_3841.htm l?m=1

[2] http://tthanyan.blogspot.com/2013/07/blog- post_3841.htm l?m=1

[3] ميثاق الامم المتحدة فى المادتين 55 -65

[4] http://tthanyan.blogspot.com/2013/07/blog- post_3841.htm l?m=1

فوائد التوظيف الكامل :

للتوظيف الكامل فوائد كثيرة منها ما يلي :

1/ زيادة عدد السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع ويستمتع بها ،وذلك بسبب إزدياد القوى الإنتاجية .

2/ تأمين الفرد ضد العوز ودعم الثقة في المستقبل .

3/ بث الطمأنينة في نفوس الأفراد يؤدي بالتالي إلى توطيد دعائم التقدم في المجتمع .

4/ القضاء على الفوارق العنصرية أو إضعافها ،وتحقيق المساواة بين الأفراد وذلك بسبب إشتداد الطلب على العمل من جانب أصحاب العمل .وغير ذلك من الفوائد .

ملاحظات مهمة حول التوظيف الكامل :

1- إذا أخذنا مفهوم التوظيف الكامل السابق ،فإنه من المستحيل أن يشتغل 100% من قوة العمل في المجتمع في أي وقت من الأوقات ،بل لابد أن تكون هناك نسبة صغيرة منهم بدون عمل .

2- مفهوم التوظيف الكامل السابق ،إنما يصدق على الدول المتقدمة ،ولايصدق على الدول النامية (المتخلفة) ،لوفرة العمل فيها مقارنة بالأصول الإنتاجية .

3- مفهوم التوظيف الكامل السابق لايعني إنتهاء البطالة تماماً فهذا من المستحيل في إقتصاد نامٍ ،ولكنه يعني وجود حد أقصى من العمال العاطلين لا يتجاوز 3% أو 4% أحياناً .

المرحلة الثانية :التوظيف فوق الكامل :-

تعرف بأنها الحالة التي يكون فيها الطلب على السلع والخدمات مرتفعاً ،بالمقارنة مع الطاقة الإنتاجية القصوى للنشاط الإقتصادي ،وبذلك ينشأ ضغط تضخمي في أسواق السلع والعمل ،كما يعني التوظيف فوق الكامل في ما يتعلق بالمنشأة الواحدة تشغيل عدد من العمال أكثر من مما تستلزمه حاجة العمل .

المرحلة الثالثة :التوظيف دون الكامل :-

التوظيف دون الكامل هي الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي أقل من العرض الكلي ،أي أن الوظائف الموفرة أقل من الطلب على الوظائف وبذلك تنشأ البطالة .[1]

[1] الموقع السابق

الفصل الثالث

أثر الإستثمار الأجنبي على مستوى التوظيف

في السودان

المبحث الأول : قوانين وأجهزة الإستثمار خلال الفترة (2000 – 2015).

المبحث الثاني : معوقات الإستثمار في السودان.

المبحث الثالث : أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التوظيف خلال الفترة (2000 – 2015م).

المبحث الأول

قوانين وأجهزة الإستثمار في السودان خلال الفترة (2000 – 2015) :

قوانين الإستثمار في السودان :

قامت الحكومات المختلفة في السودان بإصدار العديد من القوانين من أجل تحسين بيئة الإستثمار في السودان وتشجيع الإستثمارات الوطنية بكل أنواعها وسوف يتم في هذا البحث التطرق لهذه القوانين مع التركيز على القوانين التي صدرت بعد العام 1995م لأن هذه الفترة شهدت حدوث تغيرات كبيرة في بيئة الإستثمار في السودان[1] .

قانون الإستثمار الصناعي لسنة 1967م :

يهدف هذا القانون لتشجيع الإستثمار في القطاع الصناعي وذلك بجذب رؤوس الأموال الأجنبية لقطاع الصناعة [2].

قانون التنمية وتشجيع الإستثمار لسنة 1972م :

صدر هذا القانون في عام 1972م وذلك لتشجيع التنمية والإستثمار الصناعي بالسودان [3].

قانون تشجيع وتنظيم الصناعة لسنة 1974م :

هدف هذا القانون لتحقيق المزيد من المكاسب للمستثمرين في القطاع الصناعي وسد الثغرات في قانون عام 1972م[4] .

قانون تشجيع الإستثمار الزراعي لسنة 1976م :

هدف هذا القانون من أجل تشجيع الإستثمار في القطاعات الإقتصادية وخصوصاً القطاع الزراعي المطري التقليدي وتنمية ثرواته الطبيعية والحيوانية وتحقيق الإكتفاء الذاتي في السودان [5].

---

[1] جمهورية السودان ، وزارة الصناعة والتعدين ، قانون تنظيم الاستثمار الصناعى لسنة 1967م ، الخرطوم ص 8

[2] وزارة الصناعة والتعدين ، قانون التنمية وتشجيع الاستثمار الصناعى لسنة 1975م ، الخرطوم ,

[3] جمهورية السودان الديمقراطية ، قانون تشجيع وتنظيم الصناعة ، لسنة 1964 م ص 6

[4] جمهورية السودان الديمقراطية ، قانون تشجيع وتنظيم الاستثمار الزراعى لسنة 1976م ، الخرطوم ، ص 6

[5] وزير المالية والتخطيط الاقتصادي ، قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1980م ، الخرطوم ص 7

قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1980م :

في العام 1980م رأت الدولة التحول من القوانين القطاعية للإستثمار إلى قانون موحد للإستثمار هو قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1980م والذي قدم تعريفاً شاملاً للمشروع في كافة القطاعات الإقتصادية.

قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1990م :

تم إعداد هذا القانون في العام 1990م وتم تعديله في العام 1991م وذلك بغرض إزالة المعوقات وتبسيط الإجراءات وأهم سمات هذا القانون :

أشار بكل وضوح إلى أنه لا يجوز التمييز بين المشاريع المماثلة فيما يتعلق بمنح المميزات والتسجيلات والضمانات ،وبموجب هذا القانون أيضاً تم إنشاء جهاز مستقل عن الوزارات ذات الصلة بشؤون الإستثمار ،كما تم إنشاء هيئات إستشارية في كل الولايات بعد تطبيق الحكم الفدرالي في السودان [1]

قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1996م :

في عام 1996 م تم التوقيع على قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1996م وتضمن نفس المزايا والتفضيلات والتسهيلات التي وردت في القوانين السابقة إلا أنه إبتدع ثلاثة مستويات لترخيص المشروعات الإستثمارية والتعامل معها وهي الحكومات الولائية والوزارات الإتحادية المختصة ووزارة المالية والإقتصاد الوطني[2] .

قانون تشجيع الإستثمار 1996م المعدل 1998م :

في العام 1998م تم إصدار قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1998م لمواكبة التغيرات الإقتصادية على المستوى العالمي والمحلي ،حاول هذا القانون تلافي كل السلبيات التي صاحبت تطبيق قانون تشجيع الإستثمار لسة 1996 م والذي بموجبه تم تكوين وزارة

[1] جمهورية السودان ، قانون تنظيم وتشجيع الاستثمار الزراعى لعام 1990م ، الخرطوم ، ص 15
[2] جمهورية السودان ، قانون تشجيع وتنظيم الاستثمار ، لسنة 1996م ، الخرطوم ص 15

التعاون الدولي والإستثمار إلا أن صلاحيتها قد إنحصرت في نفس الإختصاصات التي كانت تتبع لوزير المالية . [1]

قانون تشجيع الإستثمار 1999م المعدل 2000م :

تم تعديل قانون تشجيع الإستثمار لعام 1999م في العام 2000م وصدرت لائحة تنفيذية في نفس العام ومن سمات هذا القانون أنه وحد الجهة التي تصدر التراخيص مرة أخرى بعد أن كانت التراخيص من إختصاصات 78 وزارة إتحادية ،26 ولائية فأصبح إستخراج التراخيص الإستثمارية الإتحادية من إختصاص وزارة واحدة فقط. وهي وزارة التعاون الدولي والإستثمار ،أما التراخيص الولائية فأصبحت من إختصاصات الولاية بعد موافقة الوزير الإتحادي بينما منحت الوزارات الإتحادية ذات الصلة بالإستثمار بموجب هذا القانون حق إبداء الرأي الفني من حيث الموافقة المبدئية ووضع السياسات الإستثمارية ومتابعة المشروعات ذات الصلة ورفع تقارير بذلك ،أيضاً هذا القانون قسم المشروعات الإستثمارية إلى قسمين مشروعات إستراتيجية ومشروعات غير إستراتيجية [2].

قانون تشجيع الإستثمار 1999م المعدل 2003م :

صدر هذا القانون في العام 2003م وذلك من أجل معالجة سلبيات القوانين السابقة حسب متطلبات إحتياجات التنمية الإقتصادية والمتمثلة في عدم سيادة قانون تشجيع الإستثمار على القوانين الأخرى ومنع التضارب فيما بينها وحصر تعديلاته في لائحة تنفيذية وهي كالآتي :

1. إضافة مجالات إستثمارية لم يشملها قانون الإستثمار لعام 1999م وهي الخدمات الإدارية والإستشارية والتقنية والمعلوماتية والمياه .

2. إلزام الولايات بإصدار قانون إستثماري ولائي على نسق قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999م .

3. تحديد وتفعيل المشروعات الإستراتيجية ومشروعات البنية التحتية .

---

[1] الاستثمار ، 1996م ، معدل 1998م ص 21 جمهورية السودان ، قانون تنظيم تشجيع

[2] جمهورية السودان ، وزارة الصناعة والاستثمار ، التطور فى التشريعات منذ الاستقلال 2000م ص 4

4. تحديد وتعريف المناطق الأقل نمواً والتي تعطي أولوية في مجال منح الإعفاءات والإمتيازات لدخول الإستثمار إليها. [1]

قانون تشجيع الإستثمار 1999م المعدل 2007م :

جاءت التعديلات في قانون عام 2007م حيث تم إلغاء إعفاء ضريبة الأرباح نهائياً من القانون لأول مرة منذ عام 1956م ، كما تم فرض ضريبة التنمية بنسبة (3%) على كافة المشروعات الإستثمارية وتضمن هذا القانون عدداً من الإستثناءات وعلى رأسها الآتي :

1. إعفاء المشاريع الزراعية من ضريبة أرباح الأعمال والرسوم الجمركية على المعدات المستوردة بنسبة 100% .

2. إعفاء المشاريع الصناعية من ضريبة أرباح الأعمال بنسبة 95% .

3. إعفاء المشاريع المرتبطة بقطاع الخدمات بنسبة 85% من ضريبة أرباح الأعمال .

4. عدم المصادرة والتأميم للمشاريع .

5. حرية تحويل الأموال والأرباح . [2]

قانون الإستثمار والمناطق الحرة القومي لعام 2013م :

تم إصدار هذا القانون في العام 2013م من أجل تهيئة مناخ الإستثمار في السودان نسبة لتوجيهات الدولة في تهيئة مناخ الإستثمار في السودان ،وبناء على ذلك تم إلغاء وزارة الإستثمار وإنشاء المجلس الأعلى للإستثمار . [3]

منح هذا القانون المستثمر مجموعة من الإمتيازات والحوافز . وتشمل الآتي :

- بأغراض هذا القانون لا يجوز التمييز بين المستثمر بسبب كونه سوداني أو غير سوداني أو بسبب كونه قطاعا عاماً أو خاصاً أو قطاعاً تعاونياً أو مشتركاً .

---

[1] جمهورية السودان ، وزارة التعاون الدولى والاستثمار ، قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م المعدل 2003م ، الخرطوم ، ص 12

[2] جمهورية السودان ، وزارة الاستثمار ، قانون تشجيع الاستثمار لعام 1999م ، المعدل 2007م ، الخرطوم ص 12

[3] جمهورية السودان ، المجلس الاعلى للاستثمار ، قانون الاستثمار ، والمناطق الحرة ، 2013م ، الخرطوم ، ص 1-4

- تطبيق برنامج النافذة الواحدة على المستوى الإتحادي والولائي ،وأن تبعية النوافذ للمجلس الأعلى .

- إعفاء المشاريع الإستراتيجية من ضريبة أرباح الأعمال لمدة خمس سنوات قابلة للزيادة 10 سنوات .

- إعفاء التجهيزات الرأسمالية للمشاريع الإستثمارية من ضريبة القيمة المضافة .

- إعفاء المشاريع الإستراتيجية من ضريبة التنمية الإجتماعية لسنة 2007م .

- منح القانون المجلس الحق في إعفاء رسوم الصادر ومدخلات الإنتاج من الرسوم الجمركية .

- قدم هذا القانون تعريفا واضحاً للمشاريع الإستراتيجية .

أجهزة الإستثمار في السودان في الفترة (1990 – 2003) :

شهدت الفترة من (1995 – 2003) العديد من التطورات المتعلقة بإدارة وترقية مناخ الإستثمار ففي خلال الفترة (1990 – 1994) أسند الإشراف على إدارة الإستثمار للهيئة العامة للإستثمار ، وفي خلال الفترة (1994 – 1996) تم حل الهيئة العامة للإستثمار وإنشاء مجلس إدارة الإستثمار بكل ولاية تهتم بأمر الإستثمار في المشاريع الولائية ،أما المشاريع القومية فقدت أسندت مهمة إستخراج تراخيصها إلى الوزارات الإتحادية المختصة ،وفي الفترة (1999 – 2000) أسندت إدارة الإستثمار إلى وزاة الصناعة والإستثمار ،وفي الفترة (2000 – 2003) أسندت إدارة الإستثمار إلى وزارة التعاون الدولي .

وزارة الإستثمار :

تم تأسيسها وفقاً للمرسوم الجمهوري رقم {24} لعام 2002م والذي تم بموجبه إنشاء أول وزارة مستقلة للإستثمار في تاريخ البلاد وأُسندت لها مهام وإختصاصات محددة وتمثلت في الآتي :

1- وضع إستراتيجية لسياسات وأولويات الإستثمار .

2- تنسيق الخرائط الإستثمارية الإتحادية والولائية .

3- السعي لتحسين مناخ الإستثمار بتسهيل إجرائاته .

4- تطوير نظم وأساليب ترويج الإستثمار .

5- متابعة تنفيذ سياسات الإستثمار وتقويمها .

6- السعي لجذب الإستثمارات ورؤوس الأموال المحلية والدولية وتوجيها نحو مشاريع البنية التحتية .

7- تنفيذ قانون الإستثمار واللوائح الصادرة بموجبه

لتنفيذ هذه الإختصاصات كان لابد من وضع خطة أساسية تعتمد على تحديد الملامح والمؤشرات الأساسية لوزارة جديدة تنشأ أول مرة بالسودان لذا جاءت الخطة العامة للوزارة تعمل على عدة محاور من أجل تهيئة بيئة الإستثمار وأستهدفت الوزارة المحاور الأساسية التالية : [1]

التنسيق مع الجهات ذات الصلة بالعملية الإستثمارية :

وذلك على المستوى الإتحادي والولائي بهدف الوصول إلى رؤية محددة ونظرة شمولية للإستثمار ، فقد بدأت الوزارة ومنذ نشأتها وقبل الدخول في ممارسة الصلاحيات الموكلة إليها جهوداً مكثفة بالإتصال المباشر مع كل الوزارات ذات الصلة بالعملية الإستثمارية وتشمل كل الوزارات المختصة والجهات المشاركه في تنفيذ قانون الإستثمار من أراضي وجمارك وضرائب ومسجل لأسماء الأعمال مما نتج عنه تكوين قناة واحدة سميت بالنافذة الموحدة مستفيدين من التجارب السابقة عالمياً ومحلياً ،وقد شمل التنسيق كل الولايات وعلى رأسها ولاية الخرطوم مما نتج عنه دمج هيئة الإستثمار بولاية الخرطوم والتنسيق مع وزارة الإسكان بولاية الخرطوم فيما يتعلق بالأراضي الإستثمارية تخطيطاً وتنفيذاً تمخض عنه تكوين لجنة تضم وزيري الإستثمار والإسكان بولاية الخرطوم تجتمع إسبوعياً ،وقد أوفدت مفوضين يمثلون كل سلطات الأراضي بما فيها تسجيلات الأراضي .

[1] ادارة البحوث والمعلومات ، التعريف بوزارة الاستثمار ، السودان ، 2010م ، ص1

وقد شمل التنسيق سلطات القضاء مما نتج عنه إنشاء محكمة مختصة للإستثمار إهتماماً بالمستثمر وصوناً لحقوقه وتشريعاً بالبت في القضايا حيث كان المستثمر يتعامل مضطراً مع كافة المحاكم بمختلف تخصصاتها .

التنسيق مع القطاع الخاص :

ولإشراك القطاع الخاص وتعظيماً لدوره فقد شمل التنسيق الأولي إجتماعات مع إتحادات أصحاب العمل والإتحادات الفرعية بالولايات وشملت الجزيرة – القضارف وغيرها وقد تواصل التنسيق وأثمر عن قيام ندوة تفعيل دور القطاع الخاص ودعمه لمواجهة التحديات في مراحل العولمة والتكتلات الإقتصادية والقيام بما أسندته له الدولة من القيام بما يعادل 72% من مجمل النشاط الإقتصادي .

كما سبق التنسيق مع مجلس تنسيق الولايات الجنوبية للتفاكر حول الإستثمار بالولايات الجنوبية خاصة فيما بعد حلول السلام وفي هذا الإطار فقط أنشأت الوزارة إدارة مختصة (إدارة الجنوب) .

التنظيم الإداري للمؤسسة :

الهيكل التنظيمي :-

كان لابد من وضع هيكل متميز بحسبان أن هذا الهيكل هو الذي سيحدد الآليات والوسائل التي تمكن من تنفيذ العملية الإستثمارية وقد تمت الإستعانة بأصحاب التجربة في الفكر الإداري والمهني إستناداً إلى متطلبات العلم الحديث في الجودة الإدارية الشاملة تمت الإستعانة فيه بالكوادر المؤهلة والخبرات من هيئة الإستثمار بولاية الخرطوم وجهاز الإستثمار الإتحادي وخبرات أخرى من الجهات ذات الصلة بالعملية الإستثمارية . وقد ضم لأول مرة إدارة للمتابعة بعد أن تبين أهمية المتابعة والتقييم للمشروعات الإستثمارية القائمة والوقوف على معوقات ومشاكل الإستثمار إضافة إلى ما ذكر فقد تم وضع حد لمشكلة توحيد الرؤى بين المركز والولايات وذلك بإنشاء إدارة متخصصة في الشأن الولائي (إدارة شئون الولايات).

ولكن يمكننا القول بأنه بالرغم من الجهود البذولة من قبل وزارة الإستثمار لتحسين البيئة الإستثمارية ولكنها لم تحقق النجاحات المرجوة للعديد من الأسباب وعلى رأسها التضارب في الإختصاصات بين السلطات الولائية والإتحادية فيما يتعلق بقوانين الإستثمار وتنفيذها ،وعدم إستجابة بعض الجهات الحكومية لتنفيذ ما ورد في قوانين الإستثمار خصوصاً فيما يتعلق بالإعفاءات الضريبية والجمركية.

المجلس الأعلى للإستثمار:

تم إنشائه وفقاً للمرسوم الجمهوري رقم 298 لسنة 2007م على أن تكون إختصاصاته كالآتي:

1/ إجازة السياسات العامة للدولة في مجال الإستثمار ،ووضع الموجهات وفق الخريطة الإستثمارية ومتابعة تنفيذها .

2/ الإشراف على تنفيذ خطة إزالة معوقات الإستثمار حسب قرار مجلس الوزراء رقم 206 لسنة 2007م.

3/ متابعة تنفيذ برامج وسياسات تشجيع الإستثمار على المستويين القومي والولائي وإتخاذ القرارات اللازمة.

4/ منح حوافز إضافية لتشجيع الإستثمار بالمناطق الأقل نمواً. [1]

5/ إبتداع النظم والإجراءات التي تساعد على تفادي أي عقبات تحول دون تشجيع الإستثمار بين مستويات الحكم المختلفة.

6/ التأكيد على مبدأ سيادة السياسة القومية والإجراءات التي تتخذها مستويات الحكم كافة فيما يتصل بالإستثمار وخلق البيئة المؤاتية له.

7/ وضع آليات التنسيق بين جهات الإختصاص ذات الصلة بالإستثمار لتبسيط الإجراءات وإزالة المعوقات داخلياً وخارجياً.

[1] المرجع السابق ، ص 2

8/ إجازة اللوائح والهياكل التنظيمية والإدارية والمالية وشروط خدمة العاملين بالأمانة العامة.

9/ إجازة لائحة تنظيم أعمال المجلس وإجراءات إجتماعاته.

10/ أي مهام أخرى يكلف بها رئيس المجلس .

كما شمل القرار إنشاء الأمانة العامة للمجلس برئاسة الأمين العام لمتابعة التنسيق بين الجهات المختصة وقد شمل أداء المجلس خلال الفترة (2007 – 2010) المحاور الآتية :

أولاً محور بدأ العمل :

– صياغة مشروع قانون الإستثمار وعرضه على الجهات المختصة لإجازته .

– تكوين لجنة لإعداد الهيكل التنظيمي والوظيفي وشروط خدمة العاملين ولائحة تنظيم أعمال المجلس ورفع المسودات لإجازتها .

– إعداد خطة عمل الأمانة العامة للمجلس .

– التنسيق مع كافة الأجهزة المختصة بالإستثمار دون التدخل في عمل تلك الأجهزة تفادياً للضرائب

– تقديم تصور لإعداد دراسات شملت ما يلي :

– دراسة أثر الضرائب والرسوم الولائية على جذب الإستثمار في الولايات .

– إعداد مسودة لائحة لمنح المميزات التفضيلية لتوجيه الإستثمار للولايات الأقل نمواً والإستثمار في البنيات الأساسية .

– التنسيق مع مجموعة البنك الدولي – مكتب السودان – وتبادل المعلومات حول المصفوفة ومقابلة الخبراء الذين يفيدون للمتابعة كل ثلاثة أشهر ودعوها اللجان المختصة .

– إرسال التقارير لفريق أداء الأعمال بواشنطن عبر مكتب البنك الدولي بالسودان والذي إعتمد الأمانة العامة كمحور إرتكاز لتمليك الفريق المعلومات الصحيحة عن الإصطلاحات التي تمت لتحسين بيئة أداء العمل .

ثانياً محور التنسيق:

لقد بدأت الأمانة العامة للمجلس بالعمل التنسيقي مع الأجهزة المختصة على المستوى الإتحادي لتنفيذ الوصية الأولى من مصفوفة التوصيات الواردة بخطة إزالة المعوقات الإدارية بإستكمال النافذة الموحدة وللربط بينها وبين تلك الأجهزة ،وأيضاً إنشاء المفوضيات المتخصصة في الولايات حتى يتم التنسيق فيما بينها .[1]

[1] احمد شاور ، اجتماعات المجلس للاستثمار واختصاصاته ، قائمة تضاف للاستثمار ، اغسطس 2010، ص 1

المبحث الثاني

معوقات الإستثمار في السودان

هنالك الكثير من المعوقات التي تواجه الإستثمار في السودان فمنها ما هو إقتصادي وسياسي وأمني وإداري وما يتعلق بالتشريعات في مجال الإستثمار بالسودان ، وأيضا من المعوقات ما هو إتحادي وولائي وهذه المعوقات تنقسم إلى عدة محاور على النحو التالي :

1- محور الأراضي الإستثمارية والبنيات التحتية والخدمات الضرورية :

وتشمل الآتي :

- صعوبة الحصول على أراضي خالية من الموانع .
- انعدام البنيات التحتية في معظم المواقع الإستثمارية في الولايات .
- عدم توفر الخدمات الضرورية بالمواقع المعدة لتأسيس المشاريع الإستثمارية .

2- محور معوقات الوضع الإداري والقانوني للإستثمار ويشتمل هذا المحور على :

- التبعية الإدارية للإستثمار .
- تضارب الإختصاصات بين المجلس الأعلى للإستثمار ووزارة الإستثمار (تم إلغاء الوزارة بموجب قانون 2013) .
- التضارب القانوني بين قانون الإستثمار وقوانين الوزارات المختصة والولايات وقوانين الحكم المحلي .

3- محور معوقات الترويج : تشمل الآتي :

- عدم مراجعة وتحديث الخارطة الإستثمارية .
- صعوبات الحصول على مشاريع جاهزة .
- تعدد الجهات التي تقوم بعملية الترويج .

4- عدم الإستقرار السياسي :

وهي المشكلة التي تواجه السودان منذ الإستقلال وتتمثل في الإضطرابات التي تحدث من حين لآخر والنزاعات الداخلية المستمرة منذ فترة طويلة ،والتي تمثل عائقاً يواجه الإستثمار بسبب عدم الإستقرار السياسي والأمني الأمر الذي يؤثر سلباً على جذب الإستثمارات الأجنبية .

5- تعدد التشريعات الإستثمارية :

يشكل تعدد القوانين والتشريعات الإستثمارية عقبة أمام المستثمرين وخير مثال لذلك في السودان قانون تشجيع الإستثمار الصناعي والزراعي وقانون الخدمات وهذا التعدد يجعل المستثمر الأجنبي في حالة تردد في موقفه .

6- ضعف الإمتيازات والتسهيلات التي تمنح للإستثمار الأجنبي :

نجد أن أكثر القوانين تمنح إمتيازات غير كافية للمستثمرين ، الأمر الذي يؤدي لإحجام المستثمرين وبحثهم عن إمتيازات أفضل في أي بلد آخر .

7- ضعف الطاقة الإستيعابية للسوق المحلي ومحدوديته :

وبما أن الأسواق المحلية المحدودة لا تستطيع أن تستوعب إنتاج المشروعات الإستثمارية الضخمة فقد يعود ذلك إلى ضعف القوة الشرائية مما يضطر المستثمر للجوء إلى أسواق أخرى في مناطق أخرى وهذا سيزيد من التكلفة وبالتالي إرتفاع أسعار السلع الأمر الذي يقود إلى قلة الأرباح . [1]

[1] العرض الاقتصادى فى العام 2010م ، ص 188-189

8- سياسة التسعير :

سياسة التسعير التي تضعها الدولة في بعض الأحيان لبعض السلع بغرض تخفيض العبء على المواطنين دون أن تضع مصلحة المنتج مما يؤدي إلى إيقاف الإنتاج ،أو يلجأ المستثمر إلى تقليل الجودة أو إتباع أسلوب التحايل على السياسات مما يضطر الدولة إلى فرض قيود على الأسعار مما يؤثر سلباً على مصلحة المستثمر .

9- تأميم مصادر المشروعات :

تعد تجربة مايو والتي قامت بتأميم ومصادرة كثير من المشروعات خير شاهد على ذلك ، وبالرغم من وجود ضمانات عدم التأميم والمصادرة في أغلب التشريعات إلا بأمر قضائي أو عندما تقتضي المصلحة العامة ذلك بعدما يتم تعويض المستثمر تعويض مناسب ،ولكن ما زال المستثمرون يتخوفون من أن تتكرر نفس التجربة السابقة .

10- عدم ترحيب المواطنين بالإستثمارات الأجنبية :

في كثير من الأحيان يرفض السكان المحليين وجود أجانب في مناطقهم خاصة الإستتثمارات في مجال النفط والذهب وغيرها من الإستثمارات الأخرى .

11- عدم الإستقرار الإقتصادي :

الإقتصاد السوداني يتأرجح ما بين كساد وإنكماش وتضخم وغيرها من التقلبات الإقتصادية وعدم وجود سياسة إقتصادية واضحة تساعد المستثمر في إتخاذ القرار ،إضافة للتغيرات العديدة في السياسات الإقتصادية المتعلقة بتشجيع الإستثمار .[1]

12- عدم الإستقرار الأمني :

تفشي ظاهرة الإضراب الأمني في السودان وعدم الإستقرار في الأوضاع الأمنية قلل من فرص الإستثمار في شتى المجالات وخاصة الإستمارات الكبيرة مثل الصناعات الثقيلة .

[1] المؤسسة العربية لضمان الأستثمار فى الدول العربية ، سلسلة دراسات اقتصادية واستثمارية 2002م ، ص 16

13- تدهور قيمة العملة :

هذه الظاهرة قد تؤدي إلى زيادة المخاطر بالنسبة للمستثمرين ،إذ يودي تخفيض سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية الأخرى إلى إنخفاض قيمة الأسعار الحقيقية مقومة بالعملات الأخرى وإلى تآكل أرباح المستثمرين أو تقليلها عندما تحول إلى الخارج ،إضافة للفروقات الكبيرة ما بين أسعار الصرف الرسمية والموازية والذي قد يلحق خسائر كبيرة بالمستثمرين الأجانب .

14- إذدواجية الضرائب :

عندما تفرض الدولة أكثر من ضريبة واحدة على السلع التي تنتجها المشروعات أو الخدمات التي تقدم من قبل المستثمرين رغم الإعفاءات التي تمنح للمشاريع ولفترات مختلفة مثلاً (في السودان توجد ضرائب متعددة مثل ضرائب المبيعات ،ضرائب على مدخلات الإنتاج ،ضريبة الإنتاج وغيرها) وعلى الرغم من أنه تم الإعلان عن ضريبة موحدة وهي ضريبة القيمة المضافة إلا أن هنالك ضرائب أخرى

تؤخذ من مختلف الإمتيازات في قوانين الإستثمار وهي بمثابة عدم تشجيع من قبل الدولة للمستثمرين الأجانب [1]

15- القيود التي تفرض على تحويل الأرباح للخارج :

هنالك العديد من القيود والشروط التي تضعها السلطات للإستثمارات الأجنبية المباشرة عندما تريد أن تحول أرباحها التي تحققت من نشاطها الإستثماري ،ومن أبرز هذه القيود التي إشترطتها إستثمار جزء من أرباح هذه المشروعات بالداخل أو السماح لها بتحويل الأرباح بنسب محددة أو فرض رسوم جمركية على المعدات والآلات التي تم جلبها للمشروع عند إعادتها للخارج .

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فى الدول العربية ، سلسلة دراسات اقتصادية واستثمارية ، 2002م ، ص 16-17

16- ضعف سوق رأس المال :

وصلت أسواق المال في كثير من الدول المتقدمة مراحل متطورة وقد أولت تلك الدول هذه الأسواق أهمية كبيرة وذلك لدورها الهام والذي يتمثل في التجارة في جميع أنواع الأسهم والسندات وحماية المستثمرين ،وإعلام الجمهور بالمعاملات التجارية في السوق وتيسير الحصول على الموارد المالية للمؤسسات العامة أو الشركات الخاصة وذلك بتوفير سيولة أكثر للأوراق التي تصدرها تلك المؤسسات أو الشركات (سوق الخرطوم للأوراق المالية لم يصل إلى المرحلة التي تمكنه من توفير التمويل اللازم للمشروعات الإستثمارية حتى تستطيع تغطية فجوتها في التمويل) .

17- الفساد المالي والإداري :

تعاني منه الكثير من الدول فالمستثمر قبل إتخاذ القرار أو أي إجراءات بشأن إستثماره أو عدمه يضع في حساباته الأشياء السالبة التي يتعرض لها الإقتصاد نتيجة لتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري من إختلاسات للمال العام مما يؤدي إلى إهدار أمواله وهذا من شأنه أن يقلل الأرباح التي يحققها المشروع وبالتالي فقدان المستثمر الثقة في السلطات المشرفة على الإستثمار .

18- النظام المصرفي والتمويلي :

النظام المصرفي و التمويلي في السودان لازال غير قادر على مواجهة التحديات في ظل المفاهيم الحديثة وذلك رغم الجهود المقدرة والتي بذلت من الدولة (بنك السودان ،وزارة المالية) لتنمية هذا القطاع عبر إنتهاج سياسة الدمج المصرفي وتأهيل المؤسسات ،وإستشعاراً من وزارة الإستثمار بأهمية هذا القطاع وبالتنسيق مع الجهات الأخرى فقد كللت المساعي حتى الآن بالنجاح لإستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لإنشاء عدد من المصارف تعمل بأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا في هذا المجال مساهمة بذلك في رفع عجلة الإستثمار إلى الأمام ،ونخص بالذكر مصرف السلام ،شركة بنك الإمارات والسودان

المحدودة ،وبتكاتف الجهود والسير قدماً في هذا الإتجاه يمكن أن تحل مشكلة التمويل والتي تعتبر من أهم العوامل المحددة للنشاط الإقتصادي في البلاد [1]

أيضا من المعوقات في المجال المصرفي في السودان ضعف قدرة البنوك على جذب المدخرات المحلية حتى تستطيع توفير التمويل للمستثمر .

19- معوقات تعود للمستثمرين أنفسهم :

منها سيادة النظرية التجارية قصيرة المدى ،فبعض المستثمرين ينقصهم النفس الطويل الذي تتطلبه الإستثمارات طويلة المدى أو الأجل وربما أدى ذلك إلى ضعف الإستثمارات الأجنبية في قطاعات الإقتصاد ككل . [2]

المعوقات الخاصة بالولايات :

1- المعوقات الهيكلية :

وتشمل الآتي :

أ- ضعف إدارات الإستثمار في بعض الولايات وذوبان بعضها في إدارة وزارة المالية وهيمنتها على إدارة الإستثمار إدارياً ومالياً ، أقعدت بهذه الأدارات عن القيام بالدور المنوط بها لقلة وضعف الإمكانيات وعدم الإستقلالية المالية والإدارية في إتخاذ القرار .

ب- معظم الولايات ينقصها الهيكل المثالي والذي يضم الإدارات المتخصصة واللازمة لإدارة شؤون الإستثمار (خدمات المستثمرين ،الترويج والمتابعة ،التخطيط والسياسات). [3]

ج - معظم إدارات الإستثمار ليست إدارات عامة تتبع للوزير بل إدارات صغيرة من ضمن إدارات الوزارة وليست لها مكاتب تليق بالإستثمار .

2- المعوقات الإدارية :

---

[1] المرجع السابق ، ص 17

[2] ورقة وزير الاستثمار ، 2010م ، ص 16

[3] جمهورية السودان ، وزارة الاستثمار ، اصدرارات وزارة الاستثمار ، ص 44

أ- التعقيدات في الإجراءات للمستثمرين في معظم الولايات حيث لا يوجد نظام موحد كنظام النافذة الواحدة والذي يكفل للمستثمر القيام بكافة الإجراءات داخل مباني الإستثمار ومعظم الجهات تتمسك بصلاحيتها خارج مباني الإستثمار .

ب- ضعف الكوادر البشرية ونقصان التدريب وبناء القدرات بإدارات الإستثمار بالولايات أدي إلى تقاعدها عن مواكبة المتغيرات العالمية وعصر العولمة .

ج- غياب التنسيق بين إدارت الإستثمار وإدارات الأراضي والتخطيط العمراني وبقية الوزارات الولائية المختصة في مجال تبادل المعلومات .

د- نقص تقنية المعلومات والإتصالات في الترويج للإستثمار ،وبث ونشر المعلومات التي تهم المستثمر وتمليكه المعلومات المتعلقة بالإجراءات المطلوبة .

3- المشاكل التشريعية والقانونية :

أ- هنالك تضارب وتباين بين قوانين الإستثمار في الولايات حيث جاءت غير موحدة مما جعل التعامل معها بالنسبة للمستثمر أمراً صعباً ،كما أن هنالك تضارب بين بعض القوانين الولائية والقانون الإتحادي القومي.

ب- التضارب بين قوانين الإستثمار بالولايات وبين القوانين واللوائح الولائية المحلية والتي تصدر بأوامر محلية (رسوم الخدمات والحكر والعوائد).

ج- التضارب بين قوانين الإستثمار الولائية وبعض القوانين ذات الصلة بالإستثمار (قانون التخطيط العمراني ،التصرف في الأراضي ،قانون الأراضي ،التسجيلات)[1] .

[1] المرجع السابق ، ص 17

المبحث الثالث

اثر الأستثمار الأجنبى المباشر على مستوى التوظيف خلال الفترة (2000-2015)

1/ حجم الإستثمارات الأجنبية بالدولار مقابل حجم العمالة بالإستثمارات الأجنبية:-

جدول رقم (3-1): حجم الإستثمارات الأجنبية بالدولار مقابل حجم العمالة بالإستثمارات الأجنبية

الأعوام	حجم الإستثمارات الأجنبية بالدولار	حجم العمالة السودانية بالإستثمارات الاجنبية
2000	330	2946
2001	5876	7230
2002	2361	6536
2003	998	34262
2004	1551	14673
2005	3002	33478
2006	2994	29020
2007	5021	19030
2008	5152	16266
2009	3406	20545
2010	3540	14617
2011	4512	7136
2012	40	3394
2013	1736	11546
2014	447	7247
2015	216	9893

المصدر: وزراة الإستثمار

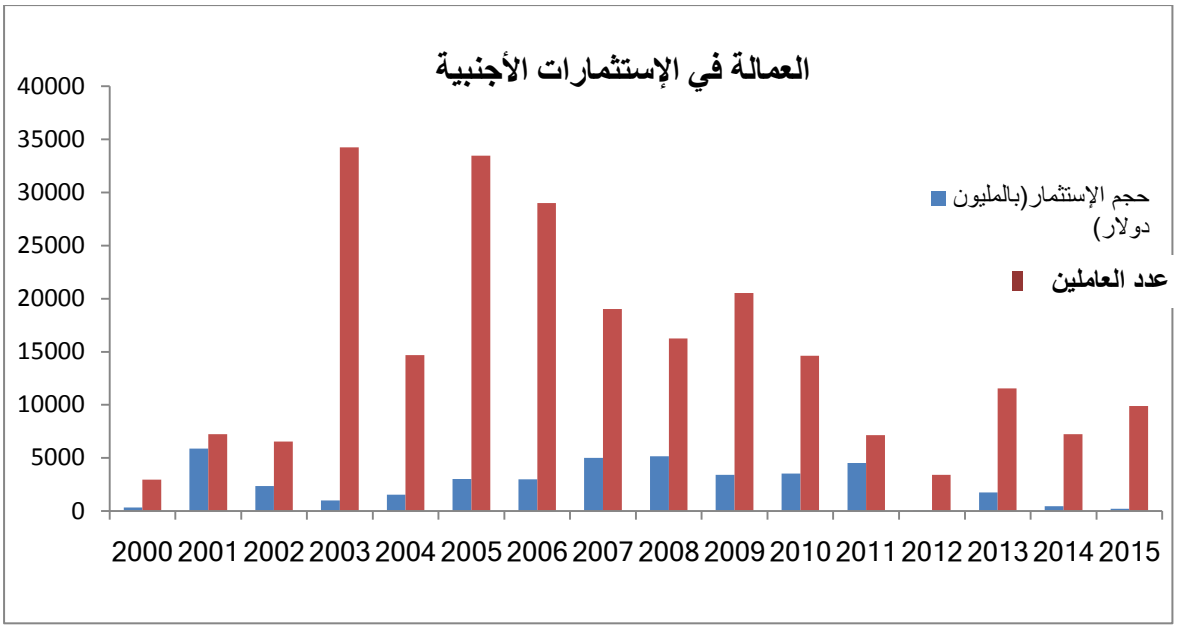

شكل رقم (3-1): حجم الإستثمارات الأجنبية بالدولار مقابل حجم العمالة في الإستثمارت الأجنبية

يبين الجدول رقم (3-1) والشكل رقم (3-1) عدد العمالة والوظائف التي وفرتها المشاريع الاستثمارية الاجنبية خلال الفترة (2000-2015م) ,ويوضح الشكل اعلاه حجم الرساميل الاجنبية التي انفقت لأنشاء تلك المشاريع بالمليون دولار,كما يوضح عدد الموظفين العاملين في تاك المشاريع الاجنبية , يلاحظ ان الدولارات التي انفقت من المستثمرين الاجانب قد بلغت اقصاها في عام 2001م موزعة علي القطاعات الخدمية والصناعية والزراعية ,حيث بلغت 5876 مليون دولار,ويتضح ان وتيرة حجم الدولارات المنفقة تتارجح ما بين الزيادة مرة والنقصان مرة اخري ,اما فيما يتعلق بالوظائف يلاحظ انها بدات تتزايد حتي سنة 2004م ,حيث بلغت اقصاها بعدد وصل 34262 موظف مقابل 998 مليون دولار,وبعدها نقصت ثم زادت واصبحت تتناقص بنسب مختلفة حتي وصلت ادناها عام 2012م بسبب انفصال الجنوب.

2/الاستثمارات الاجنبية والوطنية :-

جدول رقم (3-2): عدد العمال في الإستثمارات الأجنبية والوطنية

الأعوام	عدد العمال في الإستثمارات الوطنية	عددالعمال في الإستثمارات الأجنبية
2000	11105	2946
2001	27885	7230
2002	21823	6536
2003	8868	34262
2004	76725	14673
2005	134700	33478
2006	114400	29020
2007	75994	19030
2008	51027	16266
2009	41359	20545
2010	57981	14617
2011	12671	7136
2012	2915	3394
2013	9590	11546
2014	11670	7247
2015	62983	9893

المصدر: وزراة الإستثمار

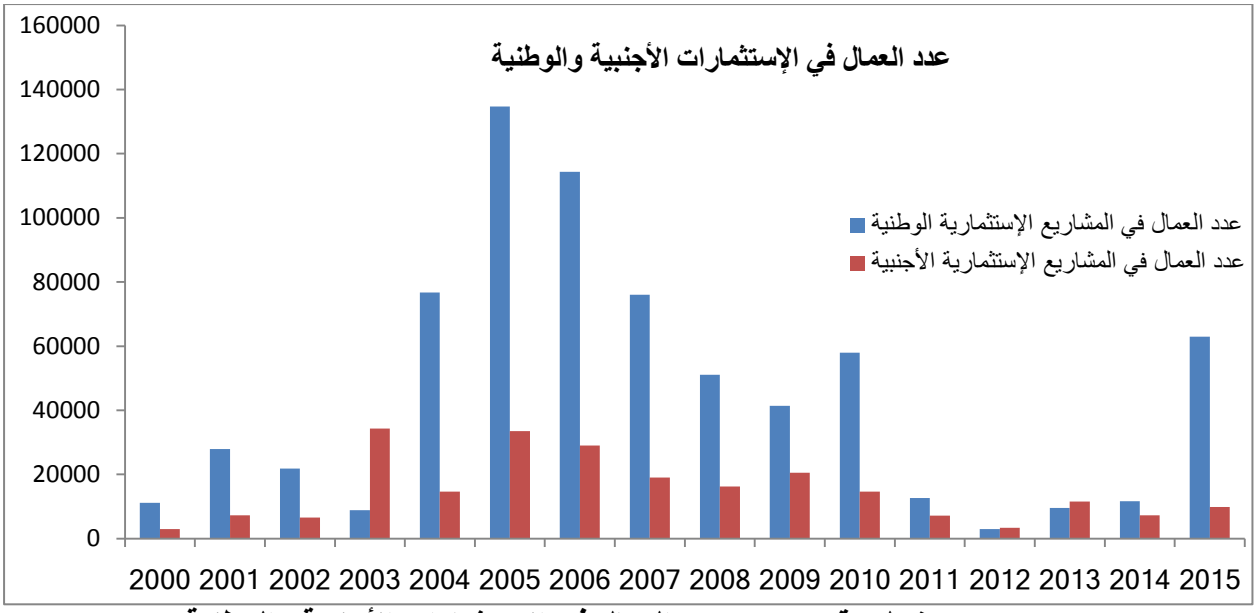

شكل رقم (3-2):عدد العمال في الإستثمارات الأجنبية والوطنية

يشير الجدول رقم (3-2) والشكل رقم (3-2) للوظائف التي وفرتها الاستثمارية من جانب والوطنية من جهة اخري خلال الفترة (2000-2015م) ,يلاحظ من الشكل اعلاه ان كلٌ من الاستثمار الاجنبي والوطني قد وفر فرص عمل ,الا ان الفرص التي اتاحها الاستثمار الحكومي اكثر من تلك التي وفرها الاستثمار الاجنبي عدا في 2003,2012,2013م ,اما في ما يخص باقي الاعوام فمنذ العام 2004م حتي عام 2010منجد ان فرق الوظائف بين الجانبين الاستثماريين الاجنبي والوطني كبير,ويرجع ذلك للعديد من الاسباب اهمها السيلسات الحكومية والجمارك والضرائب والقوانين الصارمة ضد المستثمر الاجنبي.

3/العمالة في الإستثمارات الأجنبية :-

جدول (3-3): حجم العمالة في الإستثمارات الأجنبية

الأعوام	عددالعمال في الإستثمارات الأجنبية
2000	2946
2001	7230
2002	6536
2003	34262
2004	14673
2005	33478
2006	29020
2007	19030
2008	16266
2009	20545
2010	14617
2011	7136
2012	3394
2013	11546
2014	7247
2015	9893

المصدر: وزارة الإستثمار

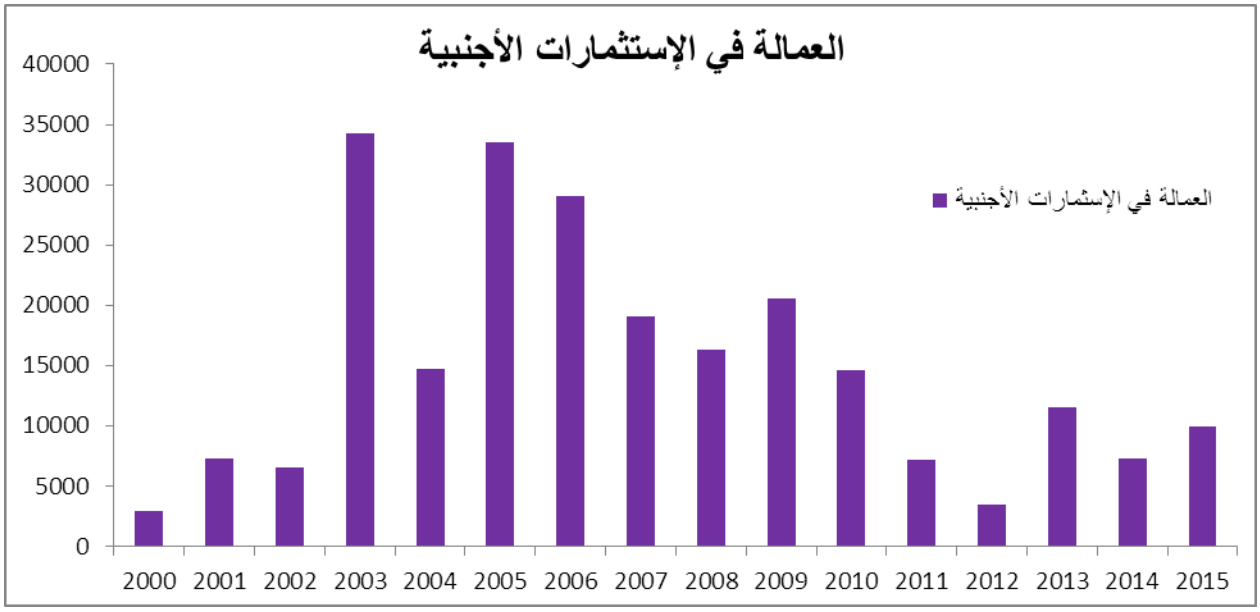

شكل (3-3): العمالة في الإستثمارات الأجنبية

يشير الجدول رقم (3-3) والشكل رقم (3-3)الي عدد الموظفين والعمال السودانين في المشاريع الاجنبية ,يلاحظ ان تلك المشاريع الاجنبية قد ساهمت بنسب متفاوتة من عام لاخر بتوظيف عدد كبير من السودانين ,مما ادي ذلك لتخفيض نسب البطالة في البلاد ,ففي عامي 2003\2005م قد تم توظيف 34202|33478 موظف علي التوالي.

4/الاستثمارات في القطاع الخدمي :-

جدول (3-4): عدد العمال في الإستثمارات الأجنبية بالقطاع الخدمي

الأعوام	عددالعمال في القطاع الخدمي
2000	1667
2001	3997
2002	2057
2003	3757
2004	7282
2005	24902
2006	13425
2007	9705
2008	9926
2009	7500
2010	8037
2011	6010
2012	1881
2013	3545
2014	2929
2015	6400

المصدر: وزارة الإستثمار

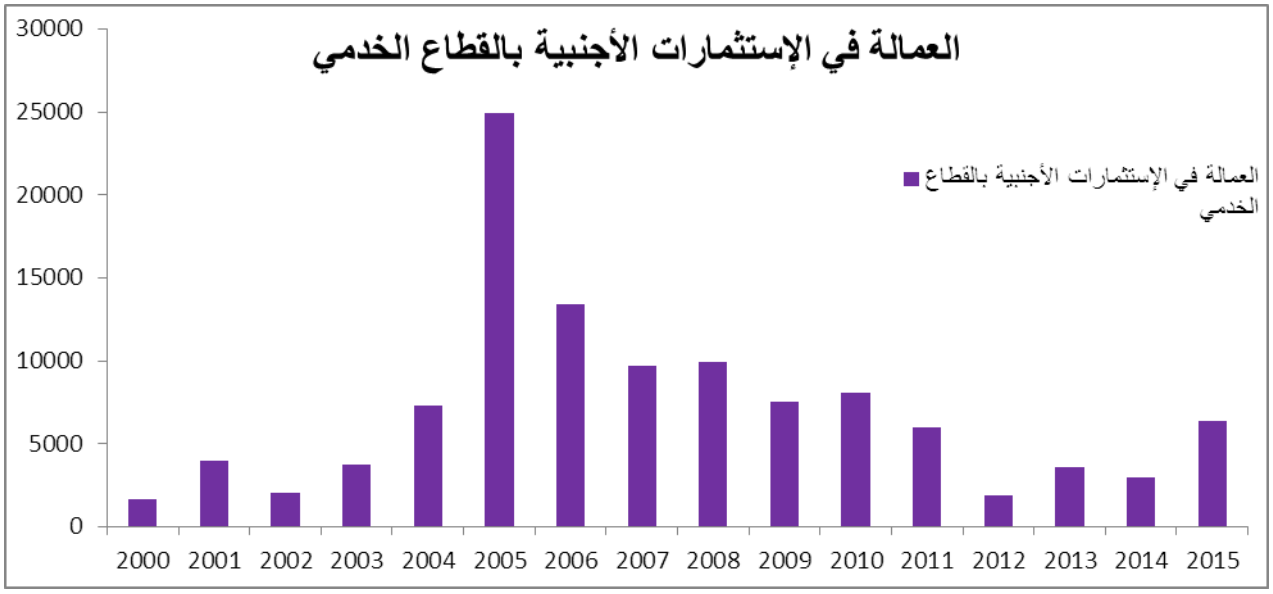

شكل (3-4): العمالة في الإستثمارات الأجنبية بالقطاع الخدمي

يوضح الجدول رقم (3-4) والشكل رقم (3-4) عدد العمال والموظفين في المشاريع الاجنبية الخاصة بالقطاع الخدمي خلال الفترة (2000-2015م), يلاحظ من الشكل (3-4) ان القطاع الخدمي من اكثر القطاعات استيعاباً للعمالة مقارنة مع القطاع الزراعي والصناعي ,ففي العام 2005م بلغ عدد الموظفين في القطاع الخدمي 24902 موظف بعد ان كان 1667 موظف فقط سنة 2000م ,ويتارجح عدد الموظفين ما بين الزيادة والنقصان حسب القوانين واللوائح المبتكرة كل عام.

5/الاستثمارات في القطاع الصناعي :-

جدول (3-5): عدد العمال في الإستثمارات الأجنبية بالقطاع الصناعي

الأعوام	عددالعمال في القطاع الصناعي
2000	1225
2001	2786
2002	4273
2003	29757
2004	7102
2005	8349
2006	13360
2007	8851
2008	5337
2009	8482
2010	6001
2011	820
2012	878
2013	2514
2014	3305
2015	1224

المصدر: وزارة الإستثمار

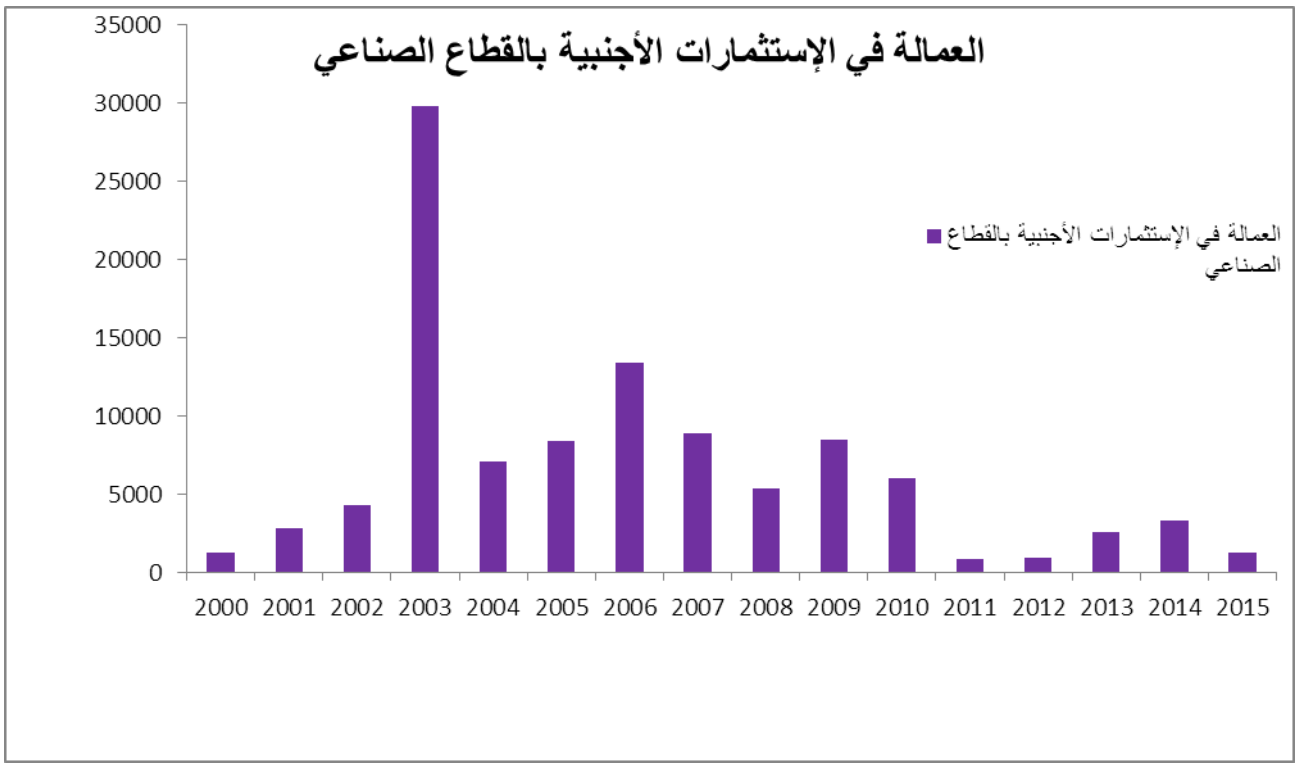

شكل (3-5): العمالة في الإستثمارات الأجنبية بالقطاع الصناعي

يوضح الجدول رقم (3-5) والشكل رقم (3-5)عدد الموظفين والعاملين في المشاريع الاجنبية الخاصة بالقطاع الصناعي خلال الفترة (2000-2015م) , يعتبر القطاع الصناعي اكثر النشاطات المستثمر فيها في السودان ,كما نلاحظ انه من اكثر القطاعات المستوعبة للعمالة خلال هذه الفترة ,فبلغ عدد الموظفين في عام 2003م 29757 موظف ,كما يتضح ان الاستثمار في القطاع الصناعي قد انخفض في الخمس سنوات الاخيرة للدراسة ويرجع ذلك لانفصال الجنب عن الشمالوالاثار المترتبة عليه.

6/الاستثمار في القطاع الزراعي :-

جدول (3-6): عدد العمال في الإستثمارات الأجنبية بالقطاع الزراعي

الأعوام	عددالعمال في القطاع الزراعي
2000	54
2001	447
2002	206
2003	748
2004	289
2005	227
2006	2235
2007	474
2008	1003
2009	4563
2010	579
2011	306
2012	635
2013	5430
2014	1013
2015	2269

المصدر: وزارة الإستثمار

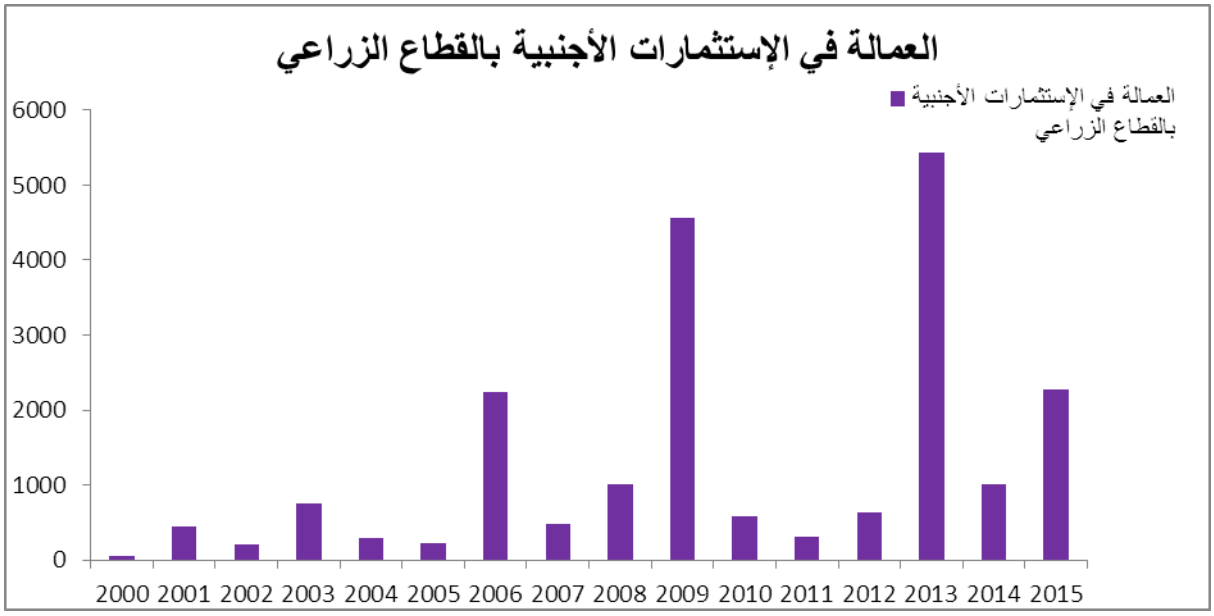

شكل (3-6): العمالة في الإستثمارات الأجنبية بالقطاع الزراعي

يبين الشكل رقم (3-6) والجدول رقم (3-6) عدد المال والموظفين السودانيين في المشاريع الاجنبية الخاصة بالقطاع الزراعي خلال الفترة (2000-2015م) ,يلاحظ من الشكل ان المستثمر الاجنبي لم يهتم بالقطاع الزراعي مقارنة مع القطاعين الصناعي والخدمي ,ويتضح من الشكل ان اجمالي عدد العاملين والموظفين خلال كل فترة الدراسة الذي يبلغ 20479 موظف قد لايصل لعدد الموظفين في القطاع الخدمي او الصناعي خلال عام واحد او اثنين علي الاكثر ,ويرجع ذلك لعدد من الاسباب اهمها الجمارك والضرائب الباهظة علي مدخلات الانتاج اضافة لقوانين الاستثمار التي تمثل العقبة الرئيسية في وجه المستثمر واهدافة.

الفصل الرابع

إختبار فرضيات الدراسة

المبحث الأول : إختبار فرضيات الدراسة

المبحث الثاني : النتائج والتوصيات

أولاً: مناقشة الفرضيات

الفرضية الأولى:

1. الإستثمار الأجنبي له أثر إيجابي على مستوى التوظيف :

إذا أردنا أن تعرف إلى مدى مساهمة الإستثمار الأجنبي في حل مشكلة البطالة وقلة فرص العمل إنطلاقاً من الفرضية نجد أنه من أهم الأهداف التي تنشدها الدولة من وراء جذب الإستثمارات الأجنبية تشغيل العمالة المحلية والمساعدة على خلق فرص عمل جديدة والتخفيف من مشكلة البطالة والتي تعد من أكبر المشاكل التي تؤرق معظم دول العالم بشكل عام ودول العالم الثالث بشكل خاص .

ومن خلال الدراسة والبحث في الفترة (2000– 2015) نجد أن المشروعات الأجنبية قد ساهمت في توفير فرص عمل بصورة كبيرة للعمالة السودانية ، وبهذا الواقع نستطيع القول أن المشروعات الأجنبية قد أسهمت بشكل كبير في حل مشكلة التوظيف .

الفرضية الثانية :

2. هنالك علاقه طردية بين تحسين البيئة الاستثمارية وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية:

تمت الإشارة في المبحث الأول (الفصل الثالث) لقولنين الإستثمار المختلفة خلال الفترة (2000 –2015) والتعديلات التي تم إدخلاها عليها والتي تم إدخالها عليها والتي هدفت حميعها لتحسين البيئة الإستثمارية ومناخ الإستثمار وإزالة العوائق التي تعترض جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة بأحجام كبيرة خلال الفترة (2000 –2010) نتيجة للتحسينات الكبيرة التي طرأت على قوانين الإستثمار ، وبناء على ما تقدم نقبل الفرض القائل أن هنالك علاقة طردية بين تحسين البيئة الإستثمارية وزيادة الإستثمار وزيادة حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، وهذا يثبت صحة الفرضية .

الفرضية الثالثة :

3. عدم توفر المعلومات وتعدد المنافذ يؤثرسلباً علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر :

تمت الإشارة في المبحث الثاني (الفصل الثالث) لمعوقات الإستثمار على المستوى الإتحادي والولائي وعلى رأسها عدم توفر المعلومات عن المشاريع الإستثمارية وتعدد المنافذ .

وبناء على ما تقدم نجد أن هذه العوامل تؤثر سلباً على جذب الإستثمار لذلك نقبل الفرض القائل أن عدم توفر المعلومات وتعدد المنافذ.

الفرضية الرابعة:

4. عدم الإستقرار الإقتصادي والسياسي يؤثرسلباً علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

عدم الإستقرار الإقتصادي والسياسي يؤثر بشكل سالب على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، حيث شهدت الفترة من (2000 – 2011) تدفق اكبر حجم من الإستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك يعزى للإستقرار السياسي لإتفاقية السلام الشامل التي أوقفت الحرب في الجنوب ، مقارنة مع الفترة (2012 – 2015) حيث تدنت أحجام الإستثمارات الأجنبية المباشرة بنسب كبيرة وذلك يعزى لعدم الاستقرار الإقتصادي لخروج البترول من خارطة الاستثمارات الاجنبية بسبب انفصال الجنوب مما قلل من الارصدة الاجنبية.

وبناء على ما تقدم نجد أن هذه العوامل تؤثر سلباً على جذب الإستثمار لذلك نقبل الفرض القائل أن عدم الإستقرار الإقتصادي والسياسي يؤثر سلباً على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، وهذا يثبت صحة الفرضية الرابعة.

ثانياً: النتائج والتوصيات

النتائج:

1. توجد علاقة طردية وإيجابية بين الإستثمار الأجنبي المباشر ومستوى التوظيف .
2. عدم توفر البيانات الإحصائية والمعلومات اللازمة التي تساعد المستثمر على إتخاذ القرار الإستثماري المناسب.
3. تعدد المنافذ وتعقيد الإجراءات يجعل الإستثمارات تهرب إلى الخارج .
4. عدم الإستقرار الإقتصادي والسياسي يجعل البيئة غير جاذبة وبالتالي هروب الإستثمارات إلى الخارج.
5. التضارب ما بين القوانين الإتحادية والولائية والمحلية وأيضاً الضرائب المرتفعة ،وضعف الإعفاءات المقدمة للمستثمر والتعديلات الغير واقعية لبعض مواد القوانين يجعل قوانين الإستثمار غير جاذبة وبالتالي يؤثر سلباً على زيادة حجم الإستثمار الأجنبي المباشر .

التوصيات :

1. العمل على توفير المعلومات والبيانات الإحصائية الخاصة بالإستثمار حتى يستطيع المستثمر إتخاذ القرار الإستثماري الصحيح والمناسب .
2. العمل ببرنامج النافذة الواحدة وتبسيط الإجراءات وتسريعها مما يسهل عملية الإجراءات بالنسبة للمستثمر .
3. العمل على تحقيق الإستقرار الإقتصادي والسياسي وحل النزاعات السياسية حتى يكون مناخ الإستثمار في السودان جاذباً للإستثمارات الأجنبية .
4. حل التضارب في الإختصاصات ما بين السلطات الولائية والمحلية وقانون الإستثمار وهذا لا يأتي إلا عن طريق التنسيق ما بين الإثنين ،أيضاً تقديم الإعفاءات اللازمة للمستثمر حتى يتم تشجيعه على الإستثمار في السودان .

5. يجب حل نزاعات الأراضي فيما يخص الإستثمار .
6. يجب الإهتمام بالبنية التحتية في جميع المناطق وبالأخص المناطق المعدة للإستثمار حتى تصبح جاذبة للإستثمار فيها .
7. يجب أن يكون هنالك خارطة إستثمارية واضحة يتم من خلالها ترتيب الأولويات وتحديد الفرص الإستثمارية في جميع القطاعات الإقتصادية حتى تساعد في نهضة الإقتصاد ككل وتعطي المستثمر الفرصة في المفاضلة ما بين الفرص الإستثمارية المتاحة .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المراجع :

1. أميرة حسب الله محمد ، محددات الإستثمار المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية ،الأسكندرية ،دار الجامعة للنشر ، 2005م .
2. د. حسين حسن عمار – إدارة شؤون الموظفين ،صفحة رقم (175) .
3. د. محمد محروس إسماعيل – إقتصاديات الصناعة والتصنيع – إهتمام خاص بدراسات الجدوى الإقتصادية ، ص رقم (191) .
4. د. نعيمة نجيب – أسس الإقتصاد الكلي ،ص رقم (101) .
5. السيد الهواري، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية – الموسوعة الإستثمارية ، بدون تاريخ .
6. عبد السلام أبو قحف ، نظريات التمويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية ، 2001م مؤسسة شباب الجامعة .
7. عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الإقتصادية ، (منظماتها – شركاتها – تداعياتها)، الإسكندرية :الدار الجامعية ،2006م .
8. عبد الوهاب دوكة ومحمد ميرغني ، مقومات ومعوقات الصناعة في السودان ، دار الصفاء للطباعة والنشر ، 1999م .
9. قاسم نايف – إدارة الإستثمارات بين النظرية والتطبيق – الطبعة الأولى – عمان – دار الثقافة – 2009 م.
10. محي محمد شعر ، ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق ، الإسكندرية ،مطبعة الإشعاع الفنية ، الطبعة الأولى ،1999م .
11. مدحت أبو النجا ، الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي ، أبوظبي ، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر ، سنة 2005م .

12.هناء عبد الغفار السامراني ، الإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية ،بغداد ، بيت الحكمة للنشر 2003م .

ثالثاً :الرسائل الجامعية :

1. إدارة البحوث والمعلومات ،التعريف بوزارة الإستثمار ،السودان 2010م .

2. التنمية الإقتصادية ودور المؤسسات المالية العربية ، مطبعة إتحاد المصارف ،1987م .

3. جمهورية السودان ، وزارة المالية ، العرض الإقتصادي ، 2002م .

4. جمهورية السودان الديمقراطية ،وزارة المالية ، العرض الإقتصادي 2007م .

5. جمهورية السودان الديمقراطية قانون تشجيع وتنظيم الإستثمار الزراعي لسنة 1976م – الخرطوم .

6. جمهورية السودان الديمقراطية ن قانون تشجيع وتنظيم الصناعة لسنة 1964م .

7. جمهورية السودان وزارة الإستثمار ، إصدارات وزارة الإستثمار .

8. جمهورية السودان وزارة الإستثمار ، قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999م المعدل 2007م – الخرطوم .

9. جمهورية السودان وزارة التعاون الدولي والإستثمار ، قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999م المعدل 2003م – الخرطوم .

10.جمهورية السودان وزارة الصناعة والإستثمار التطور في التشريعات منذ الإستقلال 2004م .

11.جمهورية السودان وزارة الصناعة والتعدين قانون نتنظيم الإستثمار الصناعي لسنة 1967م – الخرطوم .

رابعاً :التقارير والمنشورات :

1. الصديق محمد أحمد ، بحث لنيل درجة الدكتوراة في الإقتصاد ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2007م .

2. محمد خليل سعيد ربيع الحلواني ،بحث تكميلي لنيل درجة الدكتوراة في إدارة الأعمال ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2007م .

3. مها محمد محمد أحمد الدوشر ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2009م .

12.المؤسسة العربية لضمان الإستثمار في الدول العربية ، سلسلة دراسات إقتصادية وإستثمارية ، 2002م .

13.ميثاق الأمم المتحدة في المادتين 55 ، 56 .

4. نزار العجيمي رحمه الله ، بحث لنيل درجة الدكتوراة في الإقتصاد ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2007م .

5. هند خالد محمد عبد الملك ،بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2009م .

14.ورقة الأمين العام للمجلس الأعلى للإستثمار – أحمد شاور – إنشاء المجلس الأعلى للإستثمار وإختصاصاته – أغسطس .

15.ورقة وزير الإستثمار في إجتماعات المجلس الأعلى للإستثمار 17 – أغسطس 2010م .

16.وزارة الصناعة والتعدين قانون تنمية وتشجيع الإستثمار الصناعي لسنة 1972م – الخرطوم .

17.وزير المالية والتخطيط الإقتصادي قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1980م – الخرطوم .

خامساً :المراجع الإلكترونية :

1- http://www.hrdiscussion.com/hr58928.html

2- http://tthanyan.blogspot.com/2013/07/blog.spot_3841.html?m=1

3- http://:mawdoo3.com/%D8%A3%D9%87%D9%D5%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%84%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%AF_%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9